



أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

د. عايدة محمد مصطفى علي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

aidamohamed2245@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

علي، عايدة محمد مصطفى (٢٠٢١). أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١) ج ٢، ١٣٧-٢٠٠.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

خلاصة البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر فاعلية لجنة المراجعة، كمتغير معدل على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فرضى البحث، ثم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة بين ٢٠١٦ - ٢٠١٩. وأظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المقاسة بدلالة كل من القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل تؤثر إيجاباً وبصورة معنوية على أسعار الأسهم، إلا أن تأثير القيمة الدفترية للسهم كان أكبر مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل، ويشير ذلك إلى أن للمعلومات المحاسبية قدرة على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم، وبصفة خاصة القيمة الدفترية للسهم، مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل. كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وإيجابي لكلاً من؛ حجم لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية)، بينما كان للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير غير معنوي على العلاقة محل الدراسة. وكذلك أشارت النتائج إلى وجود تأثير تفاعلي معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة، والاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، بينما لم يكن للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير تفاعلي معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. بمعنى أن تأثير خصائص لجنة المراجعة (كمؤشرات لفاعليتها) كمتغيرات معدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ليس تأثير مطلقاً، وإنما يختلف هذا التأثير باختلاف الخاصية نفسها.

وتم اجراء تحليل إضافي من خلال من خلال إدخال متغيرين رقابيين على نموذج البحث الأساسي (جودة المراجعة وحجم الشركة) وأظهرت نتائج التحليل الإضافي أفضلية ادخال متغيرين جودة المراجعة وحجم الشركة كمتغيرين رقابيين جديدين على نموذج البحث.

الكلمات الافتتاحية: المعلومات المحاسبية- أسعار الأسهم- المقدرة التقييمية للمعلومات

المحاسبية- فاعلية لجنة المراجعة

١ - مقدمة

اهتمت الدراسات المحاسبية منذ دراسة Ball & Brown, (1968) على اختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمتغيرات السوقية للأسهم، والتي تعكس بدورها استخدام المستثمرين لهذه المعلومات عند تعاملهم على الأسهم في سوق الأوراق المالية، وذلك لتقديم دلالات متعددة على أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية (عبد الرحمن، ٢٠١٣؛ Abiodun, 2012; Angahar & Malizu, 2015) مقدمة بذلك دليلاً تطبيقياً من سوق الأوراق المالية على أهمية المحاسبة كمصدر للمعلومات لأغراض الاستخدام في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويمثل مدخل Value Relevance Approach المقدر التقييمية للمعلومات المحاسبية أحد مداخل البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال، فهذا المدخل ينال أهمية بالغة في الوقت الحالي وذلك لأهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وبين أسعار الأسهم.

وقد كان هناك اتجاه بحثي في العديد من الدراسات (Connelly et al., 2012; Kodongo et al., 2014; Charumathi & Suraj, 2014; Bancel & Mittoo, 2014; Mostafa, 2016; Der et al., 2016; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019; Suwardi, 2020). يتناول دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وبين أسعار أسهم الشركات، وذلك باستخدام نماذج التقييم القائمة على المعلومات المحاسبية وبالاعتماد على دراسات المقدر التقييمية للمعلومات المحاسبية Value Relevance، والتي تشير إلى أن المعلومات المحاسبية تصبح أكثر ملاءمة للتقييم عندما تكون قادرة على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم. ومع ذلك فإن نتائج هذه الدراسات كانت متعارضة، فقد أشار بعضها إلى قوة العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، بينما يشير البعض الآخر إلى أنها زادت من ملاءمة معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية فقط، أو زادت من ملاءمة معلومات صافي الدخل فقط، بينما لم تجد دراسات أخرى دليلاً على قوة العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، إلا أن هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات السابقة (Al-Mari, 2017; Balagobei, 2017; Omokhudu & Amake, 2018; Badu & Appiah, 2018; El-Diftar & El-kalla, 2019; Mirza et al., 2019; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019; Kyeremeh et al., 2020). على أن المعلومات المحاسبية لها دور حيوي في تفسير التغيرات في أسعار الأسهم.

ويرجع اختلاف نتائج الدراسات حول العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية (معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وبين أسعار أسهم الشركات، إلى الاختلافات في العديد من المتغيرات بين الدول والتي منها الثقافة التنظيمية، البيئة القضائية والقانونية، بالإضافة إلى اختلاف مستوى البنية التحتية للتقرير المالي، والمتمثلة في المستوى المهني لمعدي ومراجعي القوائم المالية (شحاتة، ٢٠١٣). لذلك يجب الاهتمام بدراسة المتغيرات المعدلة Moderating للعلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم لقياس تأثيرها على هذه العلاقة. ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات التي ركزت على المتغيرات المعدلة للعلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، خاصة ما يرتبط منها بفاعلية لجنة المراجعة (مقاسة بخصائص اللجنة) لأن معظم الدراسات (Chen et al., 2010; Al-Ali & Foote, 2012; Lam et al., 2013; Dimitropoulos et al., 2013; Chandrapala, 2013) تناولت هذه العلاقة التأثيرية من خلال المتغيرات المعدلة المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، الرفع المالي، درجة تركيز الملكية)، أو الخصائص النوعية لمنشأة المحاسبة والمراجعة (التخصص الصناعي، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة). ولذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تناول الاثر التفاعلي لبعض خصائص لجنة المراجعة والتي منها؛ (حجم لجنة المراجعة، الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة). كمتغيرات معدلات للعلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم.

٢- مشكلة البحث

تناولت القليل من الدراسات السابقة (Rani, 2011; Balagobei, 2017) تأثير فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم. لذلك هناك حاجة لمعرفة ما إذا كان تفعيل خصائص لجنة المراجعة (كمؤشرات لفاعليتها) سوف يؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم) لأن مثل هذا التفعيل يمكن أن يؤدي إلى زيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ذات مقدرة تقييمية أكثر من ذي قبل، وهو الامر الذي ينعكس إيجابياً على المستثمرين في سوق الاوراق المالية.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الاجابة على الأسئلة الآتية نظرياً وعملياً؛ ما المقصود بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية؟ وماهي مقاييسها؟ ماهي لجنة المراجعة؟ وما هي أهم خصائصها المحددة لفاعليتها؟ وهل تؤثر فاعلية لجنة المراجعة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم) في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر فاعلية لجنة المراجعة (مقاسة بخصائصها)، كمتغيرات معدلة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من تصديه لقضية بحثية هامة تناولتها البحوث الاجنبية ولكنها تعاني من ندرة شديدة في البحوث المصرية وهي دراسة واختبار أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم.

ويستمد البحث أهميته العلمية من كونه يسعى الى اختبار هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، الامر الذي يؤدي لإثراء المردود العملي الإيجابي للبحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعى وإدراك معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، لأثر تفعيل خصائص لجنة المراجعة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وهو الامر الذي ينعكس إيجابياً على قرارات المتعاملين في سوق الاوراق المالية.

ويقف وراء هذا البحث العديد من الدوافع أهمها؛ التطرق لمجال بحثي يعاني من ندرة شديدة في مصر، وإيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال منهجية متكاملة تختبر العلاقة التآثرية بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وبين أسعار أسهم الشركات. والتغلب على الندرة الشديدة في البحوث التي تناولت الاثر التفاعلي لبعض خصائص لجنة المراجعة، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، وتقديم دليل من الواقع العملي على وجود هذ التأثير التفاعلي من عدمه، وكذلك تحديد أي من هذه الخصائص سيكون له تأثير في بيئة الممارسة المصرية، وذلك من خلال منهجية بحث متكاملة تشمل كلا من؛ التحليل الأساسي، التحليل الإضافي.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة التآثرية بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وبين أسعار أسهم الشركات، بالإضافة للتحقق من أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة. وذلك كله وفقاً لمدخل Firm-Year-Observation للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار مدى اختلاف العلاقة محل الدراسة باختلاف خصائص المراجعة الاخرى (مثل؛ مدة بقاء أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة من النساء). كما سيخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية المقيدة بالبورصة. وأخيراً فأن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة البحث.

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده، فسوف تستكمل خطة البحث على النحو التالي:

- ١/٦ - المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (المفهوم والاهمية والمقاييس) .
- ٢/٦ - تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم واشتقاق فرض البحث الأول.
- ٣/٦ - تحليل أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة واشتقاق فرض البحث الثاني وفرعيته.
- ٤/٦ منهجية البحث
- ٥/٦ نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ - المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Value Relevance) المفهوم والاهمية والمقاييس :

للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مفهومها، ومقاييسها وأهميتها لأصحاب المصالح خاصة المساهمين، ولم تتناول المعايير المحاسبية مفهوم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص، إلا أن العديد من الكتاب والباحثين اهتموا بدراسة وتفسير مفهوم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية باعتباره أحد المفاهيم الحديثة نسبياً والتي تتناول تأثير انعكاس المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم تحقيقاً لجودة القرار الاستثماري. فعرفت دراسة (Barth et al., 2000) المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنها ارتباط الرقم المحاسبي مع مقياس ما للقيمة مثل أسعار الأسهم، فإذا كان هذا الرقم يزيد من قوة العلاقة المقدرة بينهما بشكل معنوي فإنه يكون ذو مقدرة تقييمية وإذا لم يكن هناك علاقة معنوية بين الطرفين، فأن الرقم المحاسبي لن يكون له أية مقدرة تقييمية.

كما اتفق كل من (خليل، ٢٠٠١؛ Vishanani& Shah, 2008;Der et al.,2016; Mirza et al.,2019;Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019;Suwardi,2020) على تعريف المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات المتخذة في سوق الأوراق المالية، وسيظهر هذا التأثير من خلال تغيرات أسعار الأوراق المالية، أو رد فعل متغيرات السوق الأخرى كالعوائد على نشر المعلومات المحاسبية أو لعلم المستثمرين بها.

وقد أشارت دراسة عبد الرحمن (٢٠١٣) إلى أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية هي العلاقة الدالية بين المتغير المحاسبي (المعلومات المحاسبية)، والمتغير السوقي الذي لديه القدرة على أن يعكس استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية، وأضافت دراسة طرخان (٢٠١٧) أن عادة ما تختبر أدبيات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية معاملاً التحديد الإحصائي R2 بانحدار المتغير السوقي على المتغير المحاسبي ومعامل استجابة الأرباح كمقياس للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

ويتفق البعض (حماد، ٢٠٠٧؛ El-Balagobei,2017;Badu & Appiah,2018; Diftar&El-kalla ,2019;Kyeremeh et al.,2020) على تعريفها بأنها مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في الأسعار السوقية للأسهم وفقاً لمنهج إحصائي متكامل يتناسب مع كفاءة سوق المال والمدى الزمني المختار والذي يتفق مع أهداف الدراسة. وقد حدد حماد (٢٠٠٧) مفهوم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنه مفهوم ديناميكي يعتمد على مجموعة من العناصر المتكاملة، تتمثل في طبيعة كفاءة سوق المال، وطبيعة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، والجوانب السلوكية للمتعاملين الرئيسيين في الأسواق المالية، والفترة الزمنية، وفاعلية نموذج القياس المستخدم. من حيث نوعية المتغيرات وافتراضات النموذج وتفسير النتائج الإحصائية.

وفي نفس السياق أشار البعض (Al-Barrak,2011; Abiodun,2012; Angahar & Maliz ,2015; Suwardi,2020) إلى أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تكون ذات مقدرة تقييمية إذا كانت تتضمن متغيرات تستخدم في نماذج التقييم، أو تساعد في التنبؤ بهذه المتغيرات، أي أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتوقف على علاقتها مع متغيرات نموذج التقييم، مثلاً علاقة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مع توزيعات الأرباح المستقبلية في نموذج التوزيعات المخصصة، أو علاقتها مع الدخل المتبقي Residual Income للفترة القادمة في نموذج الدخل المتبقي.

ويخلص الباحث مما سبق أن مصطلح المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يشير بشكل عام في الادب المحاسبي إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم وفقاً لمنهج إحصائي متكامل. من خلال الاعتماد على معامل التحديد الإحصائي R^2 للمعلومات المحاسبية المختلفة وذلك بانحدار المتغير السوقي على المتغير المحاسبي ومعامل استجابة الأرباح كمقياس للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، بحيث أن الرقم المحاسبي ذو معامل التحديد R^2 الأكبر يكون أكثر مقدرة تقييمية.

وبالنسبة لأهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية للمستثمرين في حقوق الملكية، فقد أتفق كل من (El- Diftar & El- kalla, 2013; kim & Koo, 2013; Lam et al., 2013; Mirza et al., 2019; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019; Suwardi, 2020). على أن تحديد منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين هي الدافع الرئيسي لجهود الباحثين في الادب المحاسبي، حيث تركز المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على عائد قرارات المستثمرين بشكل رئيسي، فدراسات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مصممة أساساً لتقدير كيفية استخدام مستثمري أدوات حقوق الملكية لمعلومات محاسبية معينة كالثمن الدفترية لحقوق الملكية والأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، وذلك عند تعاملهم مع الأوراق المالية وتبحث فيما إذا كان اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية سوف يؤدي به إلى اتخاذ القرار الذي يعظم العائد المحقق من استثماراته في الأسهم.

كما اتفق كل من (Hail, 2013; Angahar & Malizu, 2015; Omokhudu & Appiah, 2018; Badu & Amake, 2018). على أن دراسات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تهتم بدراسة علاقة المتغير المحاسبي (التمثل في المعلومات المحاسبية التي يحتاجها ويرتكز إليها قرار المستثمر) بالمتغير السوقي (التمثل في الأسعار السوقية للأسهم وعوائدها أو تغيراتها) للوقوف على مدى درجة الارتباط وملاءمة المتغير المحاسبي بالنسبة للمستثمر في تفسير أي تغير في أسعار الأسهم وعوائدها تؤثر وتغير من قراره الاستثماري.

في حين أشار البعض (Balagobei, 2017; Omokhudu & Amake, 2018) على أهمية دراسات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتمثل في توفير معلومات مفيدة عن أنشطة الشركة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي والتأثير على قراراتهم الاستثمارية.

وبالنسبة لأهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية للقائمين على وضع المعايير المحاسبية أتفق كل من (Chamisa et al., 2012; Kargin, 2013; Mirza et al., 2019) على أن المعايير المحاسبية تعد بمثابة مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلى الأطراف المستفيدة منها، بهدف تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من تلك القوائم، ولقد تعددت أساليب تقييم جودة تلك المعايير ومدى تحقيقها لأهدافها في خدمة الأطراف المستفيدة.

ويعد مدخل المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من المجالات الهامة لذلك، حيث تعتبر النتائج التي توصلت إليها الدراسات البحثية (طلخان، ٢٠١٧؛ Kyeremeh et al., 2020) في مدخل المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بمثابة معلومات مهمة للقائمين على وضع المعايير المحاسبية عند تقييمهم لمعيار موجود أو مناقشتهم لمعيار مقترح، فمثلاً يتم قياس المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية باعتبارها نتائج تطبيق IFRS خلال فترة ما بعد تطبيق IFRS مقارنة بفترة ما قبل تطبيق IFRS.

وقد كان هناك اتجاه بحثياً في العديد من الدراسات (Devalle et al., 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011; Chamisa et al., 2012; Kargin, 2013; Al-Fraih & Alanezi, 2015; Mirza et al., 2019; Kyeremeh et al., 2020; Suwardi, 2020). يتناول أثر تطبيق IFRS على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية المتولدة عنها، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وبين أسعار أسهم الشركات. إلا أن نتائج الدراسات كانت متعارضة، فقد أشار بعضها (Kim, 2013; Muller, 2014; Desoky & Mousa, 2014; Al-Fraih & Alanezi, 2015; Mirza et al., 2019; Kyeremeh et al., 2020) إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى تحسن العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، بينما يشير البعض الآخر (Khanagha et al., 2011; Ossip, 2011; Lin et al., 2012; Khanagha, 2013) إلى أن هناك اتجاهاً سلبياً لعلاقة المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم بعد تبنى معايير التقرير المالي الدولية، بينما لم تجد دراسات أخرى (Wang & Campbell, 2012; Garanina & Kormiltseva, 2014) دليل على تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم.

وبالنسبة لأهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية للإدارة أشارت دراسة Bandyopadhyay et al.(2010) إلى أن دراسات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تعتبر مهمة للأطراف التي تعتمد على المعلومات المحاسبية بشكل عام خاصة الإدارة، وتستخدم هذه الدراسات في وصف الممارسة المحاسبية الموجودة بالشركة وخاصة ممارسات التحفظ المحاسبي. وتؤدي المعلومات المحاسبية من خلال مدخل المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في اختيار الطرق والوسائل والمقاييس والممارسات البديلة وتقييمها، من خلال دراسة العلاقة بين أسعار الأسهم، والطريقة الأكثر ملائمة هي الطريقة التي تقدم المعلومات الأكثر استخداماً وتأثيراً على أسعار الأسهم بحيث أنها تساعد في الوصول إلى الأسعار التوازنية في السوق (عبد الرحمن، ٢٠١٣).

ويتضح للباحث مما سبق أن دراسات المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تمثل مجالاً مهماً في الفكر المحاسبي، تعمل على تقديم العديد من الأدلة والنتائج التي تهم أطراف عديدة لا تتوقف فقط عند استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري في السوق، وإنما تتعدى ذلك للمساهمة في وضع المعايير المحاسبية والكشف عن خصائص التقرير المالي.

وبشأن مقاييس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، تعددت نماذج التقييم التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة (Badu et al.,2016; Der et al.,2016; Mostafa, 2016; Rani, 2011; Appiah, 2018; Suwardi,2020). لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ما بين نموذج الاسعار، أو نموذج العائد، أو نموذج الدخل المتبقي، أو نموذج(Ohlson,1995)، ويعد أكثرها استخداماً نموذج (Ohlson,1995) نظراً لتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه من واقع القوائم المالية، إذا يعتمد على بيانات حالية فعلية لا تتطلب تقديراً، مما يقلل من أخطاء التقدير، ويزيد من دقة تقديرات النموذج، وكذلك المرونة التي يتسم بها هذا النموذج، مع إمكانية إضافة أي متغيرات أخرى محاسبية وغير محاسبية يكون لها تأثير على أسعار الأسهم ضمن متغير المعلومات الأخرى.

ويعتبر نموذج (Ohlson,1995) من أشهر النماذج المستخدمة لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة (Charumathi& Suraj, 2014; Bancel & Mittoo, 2014 ;Mostafa,2016;Der et al.,2016;Al-Mari,2017;Balagobei,2017 ;Omokhudu& Amake,2018 ; Badu &Appiah ,2018; El- Diftar&El-kalla ,2019; Mirza et al.,2019; Al-

(Mujamed& Al-Fraih, 2019; Suwardi, 2020). حيث يعمل مقارنة بالنماذج الأخرى (نموذج الاسعار، نموذج العائد، نموذج الدخل المتبقي) على توفير هيكلأ قوياً لاختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم ويأخذ في الاعتبار المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الأخرى. وتتمثل الصيغة الأساسية لهذا النموذج في:

$$MVit = \beta_0 + \beta_1 BVit + \beta_2 NIit + \beta_3 Vit + eit$$

حيث:

MVit: القيمة السوقية للاسهم القائمة للشركة I في نهاية الفترة t.

BVit: القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة المالية t.

NIit: صافي الدخل للشركة i عن السنة المالية t.

Vit: المعلومات الأخرى التي قد تؤثر على القيمة السوقية للشركة.

β_0 : ثابت نموذج الانحدار.

eit: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار

وبالنظر لهذا النموذج يلاحظ أن المدخلات المحاسبية اللازمة لهذا النموذج تتمثل في القيمة

الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة وصافي الدخل عن الفترة.

٢/٦ - تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم واشتقاق فرض البحث

الأول.

هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات (طلخان، ٢٠١٧؛

(Balagobei, 2017 ; Omokhudu & Amake, 2018; Badu & Appiah, 2018; El-

Diftar & El-kalla, 2019; Mirza et al., 2019; Al-Mujamed & Al-

Fraih, 2019; Kyeremeh et al., 2020; Suwardi, 2020) على أن المعلومات المحاسبية

بصفة عامة لها دور حيوي في تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم. فمن ناحية هناك اتجاه

بحثي يتناول هذا الدور من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق

الملكية وصافي الدخل) وأسعار الأسهم، وذلك باستخدام نماذج التقييم القائمة على المعلومات

المحاسبية وبالاعتماد على دراسات Value Relevance، والتي تشير إلى أن المعلومات

المحاسبية تصبح أكثر ملائمة لتقييم أسعار الأسهم عندما تكون للمعلومات المحاسبية قدرة في

تفسير التغيرات في أسعار الأسهم.

ولقد أفتق كل من (Abiodum, 2012; Angahar & Malizu, 2015) على أنه يمكن اختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم. فلكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض التقييم ينبغي أن ترتبط هذه المعلومات بالقيمة الجارية للشركة. وإذا لم يكن هناك ارتباط بينهما فإنه لا يمكن أن تتصف هذه المعلومات بأنها ملائمة للتقييم، وبالتالي تكون القوائم المالية غير قادرة على تحقيق أهدافها الأساسية وهي الملاءمة.

ولقد اتفق البعض (Al-Mujamed & Mari, 2017; Omokhudu & Amake, 2018; Mirza et al., 2019; Al-Fraih, 2019) على وجود علاقة احصائية بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وأسعار الأسهم، بمعنى أن المعلومات المحاسبية محل الدراسة مرتبطة بالمعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين، وبالتالي تقاس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بقدرة معلومات القوائم المالية على تحديد وتلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم الأسهم. وفي نفس السياق يرى البعض (Al-Barrak, 2011; Abiodum, 2012) أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تكون ذات مقدرة تقييمية من خلال العلاقة الاحصائية بينها وبين أسعار الأسهم أو عائداتها. حيث تقيس العلاقة الاحصائية ما إذا كان المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية فعلياً عند تعاملاتهم على الأسهم، وتقاس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال قدرة هذه المعلومات على تغيير الخليط الاجمالي للمعلومات في السوق، ويرتبط هذا المفهوم بالأخبار التي تجعل من المعلومات ذات مقدرة تقييمية تؤدي إلى تغيير أسعار الأسهم نتيجة لتغيير توقعات أطراف السوق عند علمهم بمثل هذه المعلومات. وأضاف (Angahar & Maliza, 2015) إلى أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ذات مقدرة تقييمية من خلال قدرتها في تحديد المعلومات التي قد يكون لها تأثير على أسعار الأسهم. ويتم دراسة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال استخدام منهج الحدث، وذلك من خلال قياس رد فعل الاسعار على المتغيرات المحاسبية كدليل على المقدرة التقييمية حيث قد لا تتغير أسعار الأسهم السوقية بشكل فوري للمعلومات المالية نتيجة التأخر أو التحفظ المحاسبي أو غيرها من السياسات. في حين لم يتوصل البعض الآخر (Wang & Campbell, 2012; Garanina & Kormiltseva, 2014) إلى دليل حول ملاءمة المعلومات المحاسبية للتقييم في روسيا والصين.

ولقد اختبر العديد من الباحثين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية؛ حيث توصل البعض (Al- Hares et al., 2012; Khanagha, 2013; Khanna, 2014 Angahar& Malizu, 2015). إلى ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض التقييم، في حين توصل البعض الآخر (Gan et al.,2016; Kwon, 2018a; Tahat & Alhadab, 2017; Kwon, 2018b) إلى أن الأرباح أكثر ملاءمة لأغراض التقييم في كوريا واليابان والصين يليها القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وعلى النقيض من ذلك أشارت معظم الدراسات الحديثة (Pervan & Bartulovic, 2014; Barth& Mcclure,2018; Kwon, 2018a; Al-mujamed& Mirza et al.,2019) . لتفوق وزيادة ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل لأغراض التقييم مقارنة بملاءمة الأرباح. وقد أرجعت الدراسات فقد الأرباح لملاءمتها نظراً لزيادة ممارسات إدارة الأرباح وضعف المحتوى المعلوماتي لها والتي جعلتها من المقاييس التي لا يمكن الاعتماد عليها. وأضاف (Mirza et al (2019 أن الشركات صغيرة الحجم أو التي تحقق خسائر تعتمد على القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض التقييم مقارنة بالأرباح. بينما لم تجد دراسة كلاً من (Omokhudu & Ibadin,2015;Der et al., 2018) . دليلاً على تأثير ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على قوة العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم.

وقد أشار كل من (Bartov et al.,2001; Black & White, 2003) إلى أنه في الدول التي تتبع نموذج الانجلوسكسوني Anglo-Saxon model مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعد الأرباح الأكثر ملاءمة لأغراض التقييم مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية، بينما الدول التي تتبع نموذج غير الانجلوسكسوني non-Anglo-Saxon model مثل اليابان والمانيا تتفوق وتزداد ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل لأغراض التقييم مقارنة بملاءمة الأرباح.

وقد اتفقت معظم الدراسات (Barth & Mcclure,2018; Kwon, 2018a; Al-mujamed& Al-Fraih,2019;Mirza et al.,2019) . على تميز صافي الدخل عن باقي المتغيرات المحاسبية الأخرى بالمصادقية والموضوعية في تقييم أداء الشركة.

وفي البيئة المصرية أتفق كل من (عبد الرحمن، ٢٠١٣؛ طلخان، ٢٠١٧) على منفعة المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) للمستثمرين وقدرتها على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، ومن ثم زيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وأضاف (الصياد، ٢٠١٣) على أن هذا الأثر الإيجابي يزداد في ظل توافر الأسواق المالية النشطة وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم من ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة للمعايير.

يتضح للباحث مما سبق تعارض وتضارب نتائج الدراسات التي تناولت المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) سواء التي تمت في دول متقدمة أو نامية وكذلك الدراسات التي تمت في البيئة المصرية وهو ما يبرر هذه القضية البحثية محل الجدل من التحقق من العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وأسعار الأسهم للشركات في البيئة المصرية، ونظراً لأن هدف IASB يتمثل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فإن الباحث يتفق مع وجهة نظر التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم، ولذلك يتوقع الباحث أن يكون للمعلومات المحاسبية تأثير على أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وهو ما يقوده إلى اشتقاق فرض البحث الأول كالتالي:

H1: تؤثر المعلومات المحاسبية إيجابياً على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٣/٦- تحليل أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة واشتقاق فرض البحث الثاني وفرعياته.

للجان المراجعة مفهومها ومهامها، وتستمد فاعليتها من خصائصها وهذا ما سيعرض له الباحث ببعض التفصيل على النحو التالي:

وبشأن مفهوم ومهام لجنة المراجعة أتفق كل من (صالح، ٢٠١٧؛ Allegrinid & Greco, 2013; Brennan&Kirwan, 2015). على تعريف لجنة المراجعة على أنها: "إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين، ويجب إلا يقل أعضاؤها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية. وهي تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه خاصة بشأن ضبط جودة القوائم المالية، التأكد من ملائمة هيكل الرقابة الداخلية وكفايته بالشركة، دعم استقلال مراقب الحسابات ومناقشته بنتائج المراجعة، تقييم كفاءة المراجع الداخلي ودعم استقلاله. ويتم تكوين لجان المراجعة بشكل إلزامي بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة أو بشكل اختياري بالنسبة للشركات غير المقيدة بالبورصة.

ووفقاً لقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لسنة ٢٠١٩ تم تعريف لجنة المراجعة على أنها "الجنة منبثقة من مجلس الادارة يجب إلا يقل عدد أعضائها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل".

وبشأن مهام لجنة المراجعة فقد أوضحت المادة (٣٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية والخاصة بلجنة المراجعة وفقاً لآخر تعديل لها في يونيو ٢٠١٩، والتي تتمثل فيما يلي:

- أ- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- ب- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- ج- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- د- فحص الاجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة القوائم المالية الدورية، نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية، والموازنات التقديرية.
- هـ- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الادارة تمهيداً لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- و- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الامور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم بما لا يخالف أحكام القانون.
- ز- إبداء الرأي في شأن الاذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الاتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- ح- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل المخالفات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- ط- التأكد من رفع تقرير لمجلس الادارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرمها مع الاطراف ذات العلاقة، وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

كما ينبغي على اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة. وتقدم اللجنة تقارير ربع السنوية على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة. ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة. وعلى مجلس إدارة الشركة والمسؤولين عنها الرد على توصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاخطار بها. وعلى رئيس اللجنة إخطار البورصة والهيئة في حال عدم الاستجابة خلال ستين يوم للملاحظات الجوهرية التي يقدمها للمجلس. وتعفى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ١٠٠ مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها.

وفيما يتعلق بأثر فاعلية لجنة المراجعة وأثرها على العلاقة بين المعلومات المحاسبية

وأسعار الأسهم فقد تناولت العديد من الدراسات (Amer et al., 2014; Arioglu et al., 2015; Chou & Buchdadi, 2017; Balagobei, 2017; Abu- (2019), Raweh et al., 2018; Abad & Bravo, 2018; Zraaiq & Hanim, 2018). أهم خصائص لجان المراجعة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على فاعلية أدائها لدورها المنوط به مثل؛ الاستقلال، والخبرة المالية، وحجم اللجنة أو عدد أعضائها، وتكرار اجتماعاتها، ومدة بقاء أعضاء لجنة المراجعة، ونسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في الشركة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة من النساء. ولأغراض الدراسة الحالية سوف يتم التركيز على أربعة فقط من تلك الخصائص، وذلك على النحو التالي:

وفيما يتعلق بحجم لجنة المراجعة فقد اتفق كلا من (Musa & Venancio, 2008A)

Damen et al., 2012; Gabriela, 2016; Balagobei, 2017; Abu- (2019), Raweh et al., 2018; Abad & Bravo, 2018; Zraaiq & Hanim, 2018). على أن عدد أعضاء لجنة المراجعة غير كاف لأداء المهام المطلوبة منهم خاصة في الشركات الكبيرة التي تتعدد منتجاتها وعملائها ومورديها وفروعها ومن ثم يختلف حجم أعضاء لجنة المراجعة من شركة لأخرى. ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة. ولا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردي لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة. وأن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً ليس أقل مما يجب حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها، وفي نفس الوقت ليس أكثر مما يجب حتى لا يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إبداء التوصيات.

وفيما يتعلق بشأن تأثير حجم لجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة فقد توصل البعض (Al-Mari,2017;Balagobei,2017) على أن لحجم لجنة المراجعة تأثير إيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم. حيث كلما زاد عدد أعضاء اللجنة كلما زاد تنوع المهارات والمعرفة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أداء الشركة وأسعار أسهمها في السوق. وبالتالي لحجم لجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية. وأضاف (Al-Zharani) (2015) إلى وجود تأثير لفاعلية لجنة المراجعة على الاهتمام بأنشطة إدارة المخاطر، كما أنه كلما زاد حجم لجنة المراجعة كلما كان بإمكانها دمج مهام وأنشطة وإدارة المخاطر مع المهام الأخرى للجنة المراجعة، مما يعمل على تدعيم شفافية وجودة القوائم المالية.

واهتمت دراسات أخرى مثل (Enofe & Joshua, 2013; Gabriela,2014) بدراسة واختبار أثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة التآثرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، وتوصلوا إلى أن العلاقة الإيجابية بين فاعلية لجنة المراجعة وجودة القرار الاستثماري تكون أقوى كلما كان عدد أعضاء لجنة المراجعة كافي للقيام بأعمالها بكفاءة وفعالية. حيث أن كبر حجم اللجنة يجعلها تركز الوقت والجهد الكافيين لتحقيق الجودة في أدائها، وإصدار تقارير جيدة عن تلك اللجنة، مما ينعكس بالفائدة على مستخدمي القوائم المالية ويحسن من جودة القرار الاستثماري. وأشار (Hamdan et al. (2013) إلى أن لحجم لجنة المراجعة دور معنوي في زيادة فاعلية لجنة المراجعة. كما أن زيادة فاعلية لجنة المراجعة يعمل على تدعيم شفافية تلك القوائم، وهو ما يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب المصالح في القوائم المالية، وتحسين جودة القرارات التي يتخذها مستخدمي تلك القوائم. وقد أضاف (Ali (2014) إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يزيد من احتمال تحسين جودة القوائم المالية، لأن كبر حجم لجنة المراجعة يزيد من قدرتها على توفير الوقت والجهد اللازمين للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية.

وعلى النقيض من ذلك اتفق البعض (Kam &Li,2008; Rani, (2011;Chou&Buchdadi, 2017) على أن كبر حجم لجنة المراجعة قد خفض من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وأثر سلباً على أسعار الأسهم، وقد ردت هذه الدراسات الأثر السلبي بأن المجلس الأصغر حجماً يتمكن من اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وتمرير المعلومات على نحو أكثر فاعلية.

وبتحليل هذه الدراسات يخلص الباحث إلى أن هناك اتفاقاً على أن لحجم لجنة المراجعة تأثير إيجابي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف حجم لجنة المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي على النحو التالي:

H2a: يختلف التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم لجنة المراجعة.

وفيما يتعلق بالاستقلال الفعلي للجنة المراجعة فقد اتفق كلا من (Krishnan & Visvanathan, 2008; Marriane&Steyn,2009; Al-Mari,2017; Balagobei,2017; Raweh et al., 2019). على أن خاصية الاستقلال تعد من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة نظراً لما تمثله من ركيزة مهمة لفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة. ومن ثم تعد هذه الخاصية منطلقاً لنجاح لجنة المراجعة في أداء دورها بفاعلية، فهي بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظراً لطبيعتها تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين وتمثل لجنة المراجعة خط الدفاع الأول لمنع وقوع مخالفات الانفراد بالسلطة من قبل الإدارة التنفيذية.

وفيما يتعلق بشأن تأثير الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة فقد توصل البعض (Braswell et al., 2012; Sultana et al., 2015; Tuan & Tarihi, 2016) إلى أن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة عن الإدارة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Al-Zeban & Swan, 2015) إلى أن توافر أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين للجنة المراجعة يؤدي إلى ترشيد القرارات التي يتخذها المستثمرين. وذلك لأن توافر خاصية الاستقلال في أعضاء لجنة المراجعة يمثل ركيزة مهمة لنجاحها في أداء دورها الرقابي بفاعلية. مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية ويضمن سلامة ومصداقية إعداد القوائم المالية، وما يبنى عليها من قرارات استثمارية. وأكد (Vlaminck&Sarens (2015) على وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة المديرين المستقلين في لجنة المراجعة وتحسين جودة القرارات الاستثمارية، أي كلما زاد عدد ونسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة، كلما زادت شفافية القوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة القرارات الاستثمارية، ومن ثم زيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

واهتمت بعض الدراسات الأخرى مثل (Kam&Li,2008;Chou&Buchdadi,2017; Balagobei,2017). بدراسة واختبار أثر الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، وتوصلوا إلى أن العلاقة الايجابية بين فاعلية لجنة المراجعة وجودة القرار الاستثماري تكون أقوى كلما زاد عدد الاعضاء المستقلين في لجنة المراجعة، وقد ردت هذه الدراسات الاثر الإيجابي الى العلاقة الطردية بين عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة وبين تحسين كفاءة هيكل الرقابة الداخلية. حيث ترتبط الاستقلالية عادة سلباً مع الانحرافات المالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة وشفافية القوائم المالية، الامر الذي يؤثر على ثقة المتعاملين في سوق الاوراق المالية في هذه القوائم، مما سيؤدي إلى تحسين قيمة الشركة من وجهة نظر أصحاب المصالح خاصة المساهمين، لأنهم يفضلون الاستثمار في أسهمها اعتماداً على مصداقية قوائمها المالية.

وعلى النقيض من ذلك اتفق البعض (Rani, 2011;Al-Mamun et al.,2014; Gabrieia,2016; Al- Mari,2017). على أن الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة قد خفض من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وأثر سلباً على أداء الشركة وأسعار أسهمها، وقد ردت هذه الدراسات الاثر السلبي إلى عدم كفاية الخبرة والمعرفة الفنية لدى أعضاء مجلس الادارة المستقلين، وبالتالي عدم تقديم توصيات جيدة لمجلس الادارة، وأن ادراج المزيد من المديرين التنفيذيين على درجة عالية من الخبرة أفضل من وجود أغلبية من المديرين المستقلين.

وبتحليل هذه الدراسات **يخلص الباحث** إلى أن هناك اتفاقاً على أن الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة له تأثير ايجابي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي على النحو التالي:

H2b: يختلف التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة.

وفيما يتعلق بالخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة فقد اتفق كلا (AbdulRahman & Ali, 2006; Kam & Li, 2008; Amer et al., 2014; Raweh et al., 2019). على أن توافر خاصية الاستقلال يتبعها ويكملها توافر خاصية المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدى لجنة المراجعة بصفة خاصة، والخبرة القانونية والخبرة بعمل اللجنة وطبيعة نشاط الشركة بصفة عامة، حتى تكون لجنة المراجعة على القدر الكافي من المعرفة والخبرة التي تمكنها من تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها، والتي تتطلب بالطبع توافر تلك المعرفة والخبرة. ولا تقتصر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية اللازمة لتشكيل لجان المراجعة على السيرة الذاتية لأعضائها بل تمتد أيضاً على توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات وقواعد الخبرة سواء المالية أو المحاسبية أو القانونية بما تنطوي عليه من شبكات اتصال محلية وعالمية وأسس للتحديث المستمر ومداخل منطقية متعددة لاحتمالات الولوج إلى هذه القواعد. وعلى لجنة المراجعة اتخاذ العديد من الأساليب التي تمكنها من الحصول على المعلومات الصحيحة في التوقيت المناسب.

وفيما يتعلق بتأثير الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة فقد توصل البعض (Singhvi et al, 2013; Choi et al., 2014) على أن إعلان الشركات عن تعيين أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية، وإعادة تعيين، واستمرار، والتجديد لأعضاء سابقين في لجنة المراجعة يؤثر إيجاباً على التغيير في أسعار الأسهم، نظراً لأن ذلك التغيير قد يحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة. وفي نفس السياق أشار (Kallamu & Sat, 2015) إلى أن الإفصاح عن وجود لجنة مراجعة من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين يمتلكون الخبرة المالية الكافية للقيام بمهام لجنة المراجعة باستقلالية وحيادية كافية يعطي مزيد من الثقة في أداء ونتائج الشركات. مما يساعد في جلب المزيد من الاستثمارات لتلك الشركات ويشجع المستثمرين لشراء أسهم تلك الشركات ويعمل على زيادة التعامل عليها، مما يعظم من قيمة تلك الشركات.

واهتمت بعض الدراسات الأخرى مثل (Braswell et al., 2012; Al-Damen et al., 2012; Sultana et al., 2015; Balagobei, 2017) بدراسة واختبار أثر الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، وتوصلوا إلى أن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف اللجنة. ومن أهم هذه الخصائص؛ أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة، فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها،

وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة وشفافية القوائم المالية، الامر الذي يؤثر على ثقة المتعاملين في سوق الاوراق المالية في هذه القوائم، مما يساعد في جلب المزيد من الاستثمارات لتلك الشركات. وتوصل Hamdan et al. (2013) إلى أنه كلما زادت سنوات الخبرة المالية والمحاسبية التي يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت شفافية تقرير لجنة المراجعة وهو ما يؤدي إلى تحقيق جودة القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمارية وزيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وأوصت دراسة Amer et al (2014) باشتراط الخبرة لجميع أعضاء لجنة المراجعة، بموجب تشريع ملزم، وعدم اقتصار الخبرة المحاسبية أو المالية على عضو واحد فقط.

وبتحليل هذه الدراسات يخلص الباحث إلى أن هناك اتفاقاً على أن الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير ايجابي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي على النحو التالي:

H2c: يختلف التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة.

وفيما يتعلق بتكرار اجتماعات لجنة المراجعة فقد اتفق كلاً من (Brick & Chidambaran, 2010; Gabriela,2016;Haji&Anifowise,2016) على أنه بعد توافر للجنة المراجعة خصائص الاستقلال والخبرة المالية أو المحاسبية وأصبح عدد أعضائها كافي، لا بد أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعات دورية عادة تكون أربع اجتماعات خلال السنة لتتوافق مع إعداد القوائم المالية الدورية. ويجب جدولة تلك الاجتماعات بطريقة تسهل على أعضاء لجنة المراجعة والمدعوين للحضور سهولة التفاعل والمشاركة ويقترح في هذا الشأن؛ توزيع جدول الاعمال على أعضاء اللجنة قبل اجتماع اللجنة بوقت كاف، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون وقت الاجتماع كافي حتى يمكن النظر في كافة بنود جدول الاعمال وإجراء مناقشات جيدة يمكن خلالها إبداء توصيات واضحة ومحددة وكتابة تقرير دوري يعبر عن كل هذا. وعلى رئيس لجنة المراجعة التأكد من توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لكل عضو للمشاركة بفاعلية في اجتماع اللجنة. وينبغي حضور كلاً من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات اجتماعات اللجنة لمناقشتها في المشاكل التي تواجه كلاً منهما في حالة الضرورة. وأن لجان المراجعة التي لا تجتمع بصفة دورية ولا تعطي الوقت الكافي في اجتماعاتها، وتستقي معظم معلوماتها من الادارة أو مراقب الحسابات تقل كفاءتها وتفقد الهدف من تواجدها.

وفيما يتعلق بتأثير تكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة محل الدراسة فقد توصل البعض (Gabrieia,2016;Balagobei,2017;Abu-Zraaiq&Hanim,2018) إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يزيد من فعالية الرقابة وهو ما قد يساعد في تحسين الاداء المالي وزيادة قيمة الفرص الاستثمارية للشركة، وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم. وبالتالي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية. وفي نفس السياق توصل (Madi et al., 2015) إلى أنه كلما اجتمعت لجنة المراجعة أكثر خلال السنة، كلما أدى ذلك إلى تحسين مستوى الإفصاح وتدعيم شفافية القوائم المالية وبالتالي؛ ترشيد قرارات المستثمرين. حيث أن عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة خلال السنة يعتبر مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على الوفاء بمسئولياتها المحددة، ومن المؤشرات الدالة على عناية واجتهاد أعضاء اللجنة. مما يعظم من قيمة تلك الشركات. وأوصت دراسة كل من Abu- (Zraaiq&Hanim,2018;Raweh et al., 2019) على ضرورة اجتماع الاعضاء بصورة متكررة، حتى يتمكنوا من تقييم مجريات الامور في الشركات، ولزيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها.

وتحليل هذه الدراسات يخلص الباحث إلى أن هناك اتفاقاً على أن لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة تأثير ايجابي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي على النحو التالي:

H2d: يختلف التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة.

يتضح من تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بكل خاصية من خصائص لجان المراجعة على حده وجود اتفاق بينها على تأثير الخاصية منفردة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، ولذلك يتبنى الباحث منطقياً وجهة النظر القائلة بأن لفاعلية خصائص لجنة المراجعة ككل تأثيراً على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات)، لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف فاعلية لجنة المراجعة بدلالة استيفائها لخصائصها السابقة مجتمعة، ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني الرئيسي على النحو التالي:

H2: يختلف التأثير الإيجابي للمعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف فاعلية لجنة المراجعة.

٤/٦ - منهجية البحث

يستعرض الباحث منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروض البحث في بيئة الاعمال المصرية. ولذلك سيتم تناول كل من؛ الهدف من الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات واجراءات الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، اختبار فروض البحث.

١/٤/٦ - الهدف من الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث الرئيسية وفرعاتها، من خلال دراسة واختبار **Value Relevance** المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات) قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Balagobei, 2017; Badu & Appiah, 2018; El-Diftar & El-kalla, 2019; Mirza et al., 2019; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019; Suwardi, 2020). من جهة، واختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر ببعض المتغيرات المعدلة؛ حجم لجنة المراجعة، الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة. قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Rani, 2011; Al-Mari, 2017; Balagobei, 2017). من جهة أخرى.

٢/٤/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخصوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وقد تم اختيار عينة تحكيمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات. أهمها أن تكون قوائمها المالية وتقارير لجان المراجعة متوفرة خلال سنوات الدراسة، وأن تتوافر أسعار أسهمها في تواريخ محددة، وأن تكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية موجبة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية أو أسعار أسهمها أو تقارير لجان المراجعة لبعض سنوات الدراسة، وكذلك مشاهدات الشركات ذات القيمة الدفترية السالبة لحقوق ملكيتها قياساً على (طلخان، ٢٠١٧). وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٥٣) شركة بحجم إجمالي مشاهدات (١٩٨) مشاهدة.

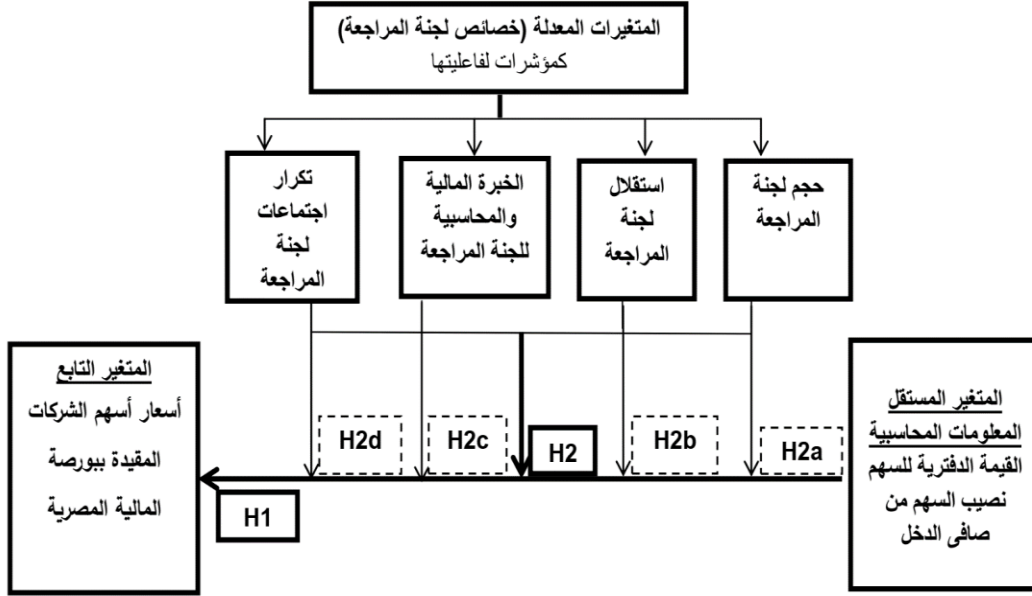
٣/٤/٦ أدوات وإجراءات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة في القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة وتقارير لجان المراجعة والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع مباشر لنشر المعلومات، والمواقع الالكترونية للشركات كوسيلة رئيسية للحصول على المعلومات. كما تم الرجوع الى تقرير لجنة المراجعة المرفق بالقوائم المالية للشركات عينة الدراسة لتحديد؛ حجم لجنة المراجعة، الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة قياساً على (صالح، ٢٠١٧).

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة فتتمثل في تحليل محتوى القوائم المالية وتقرير لجنة المراجعة للشركات عينة الدراسة لتحديد القيمة الدفترية للسهم العادي للشركة، نصيب السهم من صافي الدخل، قياساً على (طلخان، ٢٠١٧)، وكذلك تحديد حجم لجنة المراجعة، الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة قياساً على (Balagobei, 2017).

٤/٤/٦ - نموذج البحث (التحليل الأساسي)

تستهدف الدراسة دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية (العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات)، ومن ثم اختبار ما إذا كان هناك تأثير لفاعلية خصائص لجنة المراجعة على هذه العلاقة، في ضوء أربع متغيرات معدلة هي: حجم لجنة المراجعة، والاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة. ويمكن توضيح نموذج البحث كما يلي:



شكل رقم (١) نموذج البحث

المصدر: إعداد الباحث

٥/٤/٦- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها وتأثيرها المتوقع

المتغير	نوع المتغير	التأثير المتوقع	توصيفه وطريقة قياسه
أسعار الأسهم للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية . Pit	تابع	----	يقصد به المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم (Badu&Appiah,2018;El-Diftar&El-kalla,2019; Mirza et al.,2019). وقد تم قياس هذا المتغير بسعر إقفال (Closing Price) السهم في اليوم التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات للمتعاملين في سوق الأوراق المالية خلال ثلاثة شهور من أنتهاء السنة المالية (طلخان، ٢٠١٧)
المعلومات المحاسبية BVPSit NIPSit	مستقل	H1: + H2: +	يقصد بها المعلومات التي توفر نظرة ثاقبة عن الصحة المالية للشركة، والتي تتضمنها (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التنفقات النقدية). وقد تم قياسها بدلالة كل من القيمة النظرية للسهم، ونصيب السهم من صافي الدخل وفقاً للمعادلات التالية: (BVPSit): القيمة النظرية للسهم العادي للشركة I في نهاية السنة المالية t = إجمالي حقوق المساهمين ÷ عدد الأسهم المصدر (Gong & Wang, 2016; Mirza et al.,2019; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019) (NIPSit): نصيب سهم الشركة I من صافي الدخل عن السنة المالية t = صافي دخل الفترة بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم العادية القائمة، قياساً على (Kargin., 2013; Chebaane & Othman, 2014; Okafar et al., 2016)
فاعلية لجنة المراجعة بدلالة كل من: ١- حجم لجنة المراجعة ACSizcit	معدل	+ أو - عقوة/أو اتجاه العلاقة مجال H1	يقصد به عدد أعضاء لجنة المراجعة. وتم قياسه بعدد أعضاء لجنة المراجعة قياساً على دراسات-AL (Gabriela,2016; Mari,2017;Balagobei,2017;Abu-Zraaiq &Hanim,2018 ; Abad&Bravo,2018 ; Raweh et al ., 2019)
٢-استقلال لجنة المراجعة ACIndependence _{it}	معدل	+ أو - عقوة و/أو اتجاه العلاقة مجال H1	يقصد به عدد الاعضاء المستقلين، أو غير التنفيذيين في لجنة المراجعة. وتم قياسه من خلال عدد الاعضاء المستقلين، أو غير التنفيذيين في لجنة المراجعة اجمالي حجم لجنة المراجعة قياساً على (Marriane&Steyn,2009; Al-Mari, 2017; Balagobei,2017; Raweh et al ., 2019)
٣-الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة ACfinancial expertise _{it}	معدل	+ أو - عقوة/أو اتجاه العلاقة مجال H1	يقصد به عدد أعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية. وتم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية اجمالي حجم لجنة المراجعة قياساً على (Marriane&Steyn,2009; Gabriela,2016; Balagobei,2017; Raweh et al., 2019)
٤-تكرار اجتماعات المراجعة ACmeetings _{it}	معدل	+ أو - عقوة/أو اتجاه العلاقة مجال H1	ويقصد به عدد اجتماعات لجنة المراجعة. وتم قياسه بعدد اجتماعات لجنة المراجعة قياساً على (Al-damen et al ,2012; Balagobei,2017 ; Abu-Zraaiq &Hanim,2018,2018; Raweh et al ., 2019)

٦/٤/٦ نتائج اختبار فرضي البحث

تتناول هذه الجزئية نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرضي البحث ذات الصلة بعلاقة المعلومات المحاسبية بأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتأثير فاعلية لجنة المراجعة على هذه العلاقة.

ولاختبار فرضي البحث تم إجراء الاختبارات عند مستوي معنوية ٥٪ وتحويل صيغة الفرض البديل إلى فرض عدم، بحيث يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج معنوية، و (Sig) لمعلمت الانحدار، ذات العلاقة أقل من ٥٪، بينما يتم قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج معنوية، ولمعلمت الانحدار، ذات العلاقة أكبر من أو تساوي ٥٪.

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار فرض البحث ذات الصلة بالعلاقة الرئيسية محل الدراسة، ثم نتائج اختبار فروض البحث المتعلقة بالمتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة وذلك كما يلي:

١/٦/٤/٦ اختبار الفرض الاول للبحث

استهدف هذا الفرض اختبار مدي وجود تأثير معنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:

H0: لا تؤثر المعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار الفرض الاول، والذي يتناول العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة اتجاه ومدى التأثير بين المعلومات المحاسبية (كمتغير مستقل)، وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (كمتغير تابع)، وفيما يلي النموذج المستخدم وتوصيف متغيراته:

$$Pit = \beta_0 + \beta_1 BVPSit + \beta_2 NIPSit + eit \quad (1)$$

حيث:

Pit: سعر إقبال سهم الشركة I في اليوم التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات، أو أول جلسة تداول بعد إصدار تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية t.

BVPSit: القيمة الدفترية للسهم العادي للشركة i في نهاية السنة المالية t .

NIPSit: نصيب سهم الشركة i من صافي الدخل عن السنة المالية t .

β_0 : ثابت نموذج الانحدار.

β_1 : β_2 : معاملات انحدار المتغير المستقل، والذي يحدد اتجاه العلاقة ويقاس نسبة ما

تفسره المعلومات المحاسبية من التغير الكلي في أسعار الأسهم.

eit: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار، ويمثل الجزء من التغير في أسعار الأسهم والذي

يتغير بطريقة عشوائية نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها نموذج الانحدار.

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الأول كالتالي:

جدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الأول

Variables	Beta	Std. Error	T	Sig	VIF
Con	2.90	2.717	2.277	0.024	----
BVPS	0.603	.069	9.283	0.000	1.163
NIPS	0.245	.150	12.769	0.000	1.163
R2 = .713		Adj R2= .706			
F = 12.140				0.000	N = 198

يتضح من الجدول السابق عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠). وبلغت قيمة معامل التحديد (**Adj R2**) (المقدرة التفسيرية) للنموذج (**70.6%**) وهي تشير إلى أن المعلومات المحاسبية تفسر (**70.6%**) من إجمالي التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج.

وبتحليل نتائج نموذج الانحدار يتبين أن قيمة إحصائية الاختبار (T) المحسوبة لمتغيري القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل بلغت على التوالي (**12.769**، **9.283**) وهما أكبر من القيمة الجدولية، وأن (Sig) لهذين المتغيرين بلغتا (**0.000**، **0.000**) على التوالي، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن قيمة هاتين المعلمتين تختلفان معنوياً عن الصفر، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للقيمة الدفترية للسهم، ونصيب السهم من صافي الدخل، على أسعار الأسهم.

كما أن القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل يؤثران إيجاباً وبصورة معنوية علي أسعار الأسهم، إلا أن تأثير القيمة الدفترية للسهم كان أكبر ($\beta_1=0.603$ ، P-Value =0.000) مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل ($\beta_2=0.245$ ، P-Value =0.000)، ويشير ذلك إلي زيادة ملائمة القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل لأغراض التقييم، وأن للمعلومات المحاسبية قدرة علي تفسير التغيرات في أسعار الأسهم وبصفة خاصة القيمة الدفترية للسهم، مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل. وهو ما يتفق مع نتائج بعض الدراسات (طلخان، ٢٠١٧؛ El- Omokhudu & Amake, 2018 ; Badu & Appiah, 2018; Suwardi, 2020; Al-Mujamed & Al-Fraih, 2019; Diftar & El-kalla, 2019; Khanna, 2014; Pervan & Bartulovic, 2014). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1 القائل بوجود تأثير معنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومن ثم تم قبول الفرض الأول H1 للبحث.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة ترجع إلى أن معلومات القوائم المالية تعد أهم مصدر للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمتعاملين في سوق المال المصرية، مع قلة الاعتماد على مصادر المعلومات الأخرى؛ مثل توقعات الأرباح وتقارير المحللين الماليين.

٢/٦/٤/٦ نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث وفرعياته:

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختلاف فاعلية لجنة المراجعة. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه لأربعة فروض فرعية، وذلك كما يلي:

أ- اختبار الفرض الفرعي (H2a)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم لجنة المراجعة، واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم لجنة المراجعة.

ولاختبار الفرض الفرعي (H2a) تم صياغة نموذج (٢) للانحدار الخطى المتعدد لاختبار ما إذا كان تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف حجم لجنة المراجعة، والاثار التفاعلي لحجم لجنة المراجعة على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم، وعلى علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم كل على حده، وذلك من خلال اجراء تحليل الانحدار المتعدد للنموذج التالي:

$$Pit = \beta_0 + \beta_1 BVPSit + \beta_2 NIPSit + \beta_3 ACSizeit + \beta_4 ACSizeit * BVPSit + \beta_5 ACSizeit * NIPSit + eit \quad (2)$$

حيث:

ACSizeit: تشير إلى حجم لجنة المراجعة.

ACSizeit * BVPSit: تشير إلى الاثر التفاعلي لحجم لجنة المراجعة على العلاقة بين

القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم.

ACSizeit * NIPSit: تشير إلى الاثر التفاعلي لحجم لجنة المراجعة على العلاقة بين

نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم.

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الفرعي (H2a) كالتالي:

جدول (٣) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعي (H2a)

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		في ظل الاخذ في الاعتبار حجم لجنة المراجعة كمتغير معدل العلاقة		
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	VIF
Constant	2.90	0.024	1.616	0.001	---
BVPS	.603	0.000	0.675	0.000	1.221
NIPS	0.245	0.000	0.135	0.002	1.245
ACSize	---	---	0.823	0.008	2.092
ACSize*BVPS	---	---	0.676	0.003	1.301
ACSize*NIPS	---	---	0.229	0.004	1.245
F احصائية	12.140		18.328		
Sig (F)	0.000		0.000		
R2	0.713		0.730		
Adjusted R2	0.706		0.722		

وبإجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج اتضح عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10). كما تشير النتائج إلى ما يلي:

تبين معنوية النموذج ككل (0.000)، وزيادة المقدرة التفسيرية للنموذج (Adj R2) إلى (72.2%) مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذي بلغ (70.6%) مما يعني أن لحجم لجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير الإيجابي للقيمة الدفترية للسهم على تفسير التغييرات في أسعار الأسهم للشركات معنوياً إلى ($\beta_4=0.676$ ، $P\text{-Value}=0.003$) بعد الاخذ في الاعتبار حجم لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر معنوياً على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم. وزيادة قوة التأثير الإيجابي لمعلومات نصيب السهم من صافي الدخل على تفسير التغييرات في أسعار الأسهم للشركات معنوياً إلى، ($\beta_5=0.229$ $P\text{-Value}=0.004$) بعد الاخذ في الاعتبار حجم لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر معنوياً على علاقة معلومات نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم. كما كان لتغير حجم لجنة المراجعة تأثير إيجابياً ومعنوياً على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم ($\beta_3=0.823$ ، $P\text{-Value}=0.008$). وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Al-Mari,2017; Balagobei,2017) بينما تختلف مع دراسات كل من (Kam&Li,2008 ; Rani, 2011). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل باختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم لجنة المراجعة. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2a).

ويرى الباحث أن لحجم لجنة المراجعة تأثير إيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم. حيث كلما زاد عدد أعضاء اللجنة كلما زاد تنوع المهارات والمعرفة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أداء الشركة وأسعار أسهمها في السوق. وبالتالي لحجم لجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

ب- اختبار الفرض الفرعي (H2b)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، واختبار هذ الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة.

ولاختبار الفرض الفرعي (H2b) تم صياغة نموذج (3) للانحدار الخطى المتعدد لاختبار ما إذا كان تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، والاثر التفاعلي للاستقلال الفعلي للجنة المراجعة على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم، وعلى علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم كل على حده، وذلك من خلال اجراء تحليل الانحدار المتعدد للنموذج التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVPS_{it} + \beta_2 NIP_{it} + \beta_3 AC_{independence_{it}} + \beta_4 AC_{independence_{it}} * BVPS_{it} + \beta_5 AC_{independence_{it}} * NIP_{it} + \epsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:

$AC_{independence_{it}}$: تشير إلى الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة.

$AC_{independence_{it}} * BVPS_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للاستقلال الفعلي للجنة المراجعة على العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم.

$AC_{independence_{it}} * NIP_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للاستقلال الفعلي للجنة المراجعة على العلاقة بين نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم.

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الفرعي (H2b) كالتالي:

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعي (H2b)

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		في ظل الاخذ في الاعتبار استقلال لجنة المراجعة كمتغير معدل العلاقة		
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	VIF
Constant	2.90	0.024	1.616	0.000	---
BVPS	.603	0.000	0.678	0.024	1.212
NIPS	0.245	0.000	0.567	0.018	1.272
ACindependence	---	---	0.877	0.048	1.230
ACindependence *BVPS	---	---	0.111	0.036	1.013
ACindependence *NIPS	---	---	0.282	0.027	1.003
F احصائية	12.140		19.098		
Sig (F)	0.000		0.000		
R2	0.713		0.739		
Adjusted R2	0.706		0.728		

وبإجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج اتضح عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠). كما تشير النتائج إلى ما يلي:

تبين معنوية النموذج ككل (0.000)، وزيادة المقدرة التفسيرية للنموذج Adj R2 إلى (72.8%) مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذي بلغ (70.6%) مما يعني أن للاستقلال الفعلي للجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير الإيجابي للقيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات معنوياً إلى (P-Value=0.036، $\beta_4=0.111$) بعد الاخذ في الاعتبار استقلال لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن استقلال لجنة

المراجعة يؤثر معنوياً على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم. وزيادة قوة التأثير الإيجابي لمعلومات نصيب السهم من صافي الدخل على تفسير التغييرات في أسعار الأسهم للشركات معنوياً إلى، ($P\text{-Value}=0.027 \beta_5=0.282$) بعد الأخذ في الاعتبار استقلال لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن استقلال لجنة المراجعة يؤثر معنوياً على علاقة معلومات نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم. كما كان لاستقلال لجنة المراجعة تأثير إيجابياً ومعنوياً على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم ($P\text{-} \beta_3=0.877$ ، $P\text{-Value}=0.048$). وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Kam&Li,2008; Chou&Buchdadi,2017; Balagobei,2017) بينما تختلف مع دراسات أخرى (Rani, 2011; Gabrieia,2016; Al-Mari,2017) والبديل القائل باختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2b).

ويرى الباحث أن لاستقلال لجنة المراجعة تأثير إيجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم. حيث كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة كلما كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة وأسعار أسهمها في السوق. وبالتالي لاستقلال لجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

ج- اختبار الفرض الفرعي (H2c)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:
H0: لا يختلف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة.

ولاختبار الفرض الفرعي (H2c) تم صياغة نموذج (٤) للانحدار الخطي المتعدد لاختبار ما إذا كان تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، والاثر التفاعلي للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم، وعلى علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم كل على حده، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار المتعدد للنموذج التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVPS_{it} + \beta_2 NIPS_{it} + \beta_3 AC \text{ financial expertise}_{it} + \beta_4 \text{financial expertise}_{it} * BVPS_{it} + \beta_5 AC \text{ financial expertise}_{it} * NIPS_{it} + e_{it} \quad (4)$$

حيث:

$AC \text{ financial expertise}_{it}$: تشير إلى الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة.
 $AC \text{ financial expertise}_{it} * BVPS_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم.
 $AC \text{ financial expertise}_{it} * NIPS_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم.
 وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الفرعي (H2c) كالتالي:

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعي (H2c)

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		في ظل الأخذ في الاعتبار الخبرة المالية والمحاسبية لجنة المراجعة كمتغير معدل العلاقة		
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	VIF
Constant	2.90	0.024	1.616	0.000	---
BVPS	.603	0.000	0.693	0.000	1.351
NIPS	0.245	0.000	0.212	0.023	1.761
AC financial expertise	---	---	0.210	0.821	1.320
AC financial expertise *BVPS	---	---	0.015 -	0.978	1.315
AC financial expertise *NIPS	---	---	0.297	0.638	1.964
F احصائية	12.140		20.828		
Sig (F)	0.000		0.000		
R2	0.713		0.714		
Adjusted R2	0.706		0.707		

وبإجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج اتضح عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10). كما تشير النتائج إلى ما يلي:

تبين معنوية النموذج ككل (0.000)، ووجود زيادة طفيفة جداً في المقدرة التفسيرية للنموذج Adj R2 إلى (70.7%) مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذي بلغ (70.6%). ويعنى ذلك أنه ليس للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى انخفاض قدرة معلومات القيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات بصورة غير معنوية إلى (- $\beta_4=0.015$ ، P-Value=0.978 بعد الاخذ في الاعتبار الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة لا تؤثر معنوياً على علاقة معلومات القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم. وزيادة قوة التأثير الإيجابي لمعلومات نصيب السهم من صافي الدخل على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات بصورة غير معنوية إلى (P-Value=0.638، $\beta_5=0.297$) بعد الاخذ في الاعتبار الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة لا تؤثر معنوياً على علاقة معلومات نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم. كم كان للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير ايجابياً وغير معنوياً على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم (P-Value=0.821، $\beta_3=0.210$). وتختلف تلك النتائج مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Kam&Li,2008 ; Al-Damen et al .,2012; Balagobei,2017) حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن للمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير إيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم. وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل باختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة. ومن ثم تم رفض الفرض الفرعي (H2c).

ويعتقد الباحث أن عدم وجود تأثير للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة قد يرجع إلى أن معظم لجان المراجعة بالشركات المصرية يكون بها عضو واحد أو اثنين ذو خبرة مالية ومحاسبية. وبالتالي ليس للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة مقدرة تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

د- نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2d)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوي للمعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة.

ولاختبار الفرض الفرعي (H2d) تم صياغة نموذج (5) للانحدار الخطى المتعدد لاختبار ما إذا كان تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، والاثر التفاعلي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم، وعلى علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم كل على حده، وذلك من خلال اجراء تحليل الانحدار المتعدد للنموذج التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVPS_{it} + \beta_2 NIPS_{it} + \beta_3 ACmeetings_{it} + \beta_4 Cmeetings_{it} + \beta_5 BVPS_{it} * NIPS_{it} + e_{it} \quad (5)$$

حيث:

ACmeetings_{it}: تشير إلى تكرار اجتماعات لجنة المراجعة.
ACmeetings_{it}*BVPS_{it}: تشير إلى الاثر التفاعلي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم.

ACmeetings_{it}*NIPS_{it}: تشير إلى الاثر التفاعلي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة بين نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الفرعي (H2d) كالتالي:

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعي (H2d)

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		في ظل الاخذ في الاعتبار تكرار اجتماعات لجنة المراجعة كمتغير معدل العلاقة		
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	VIF
Constant	2.90	0.024	1.616	0.000	---
BVPS	.603	0.000	0.642	0.000	1.182
NIPS	0.245	0.000	0.567	0.023	1.437
ACmeetings	---	---	0.845	0.021	1.087
ACmeetings *BVPS	---	---	0.693	0.038	1.029
ACmeetings *NIPS	---	---	0.250	0.781	2.230
F احصائية	12.140		21.140		
Sig (F)	0.000		0.000		
R2	0.713		0.762		
Adjusted R2	0.706		0.745		

وبإجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج اتضح عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠). كما تشير النتائج إلى ما يلي:
تبين معنوية النموذج ككل (0.000)، وزيادة المقدر التفسيرية للنموذج Adj R2 إلى (74.5%) مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذي بلغ (70.6%) مما يعني أن لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة مقدر تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير الإيجابي للقيمة الدفترية للسهم على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات معنوياً إلى (P-Value=0.038, $\beta_4= 0.693$) بعد الاخذ في الاعتبار تكرار اجتماعات لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر معنوياً على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم. وزيادة قوة التأثير الإيجابي لمعلومات نصيب السهم من صافي الدخل على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات بصورة غير معنوية إلى (P-Value=0.781, $\beta_5= 0.250$) بعد الاخذ في الاعتبار تكرار اجتماعات لجنة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة. وهو ما يشير إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة لا تؤثر معنوياً على علاقة معلومات نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم. كما كان لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة تأثير إيجابي ومعنوي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم (P-Value=0.021, $\beta_3=0.845$). وتتفق تلك النتائج مع ما

توصلت اليه الدراسات السابقة & Abu Zraiq (2017; Balagobei, 2017; Gabrieia, 2016; Hanim, 2018). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الفائق باختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تكرار اجتماعات لجنة المراجعة. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H2d).

ويرى الباحث أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يزيد من فعالية الرقابة وهو ما قد يساعد في تحسين الاداء المالي وزيادة قيمة الفرص الاستثمارية للشركة، وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم الشركات. وبالتالي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة مقدره تقييمية إضافية للمعلومات المحاسبية.

هـ- نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H2)

قام الباحث فيما سبق باختبار تأثير المتغيرات المعدلة التي تقيس فاعلية لجنة المراجعة كلاً على حده على العلاقة الرئيسية، وأثرها التفاعلي والتي أظهرت تحسناً ليس بالكبير في العلاقة محل الدراسة والمفسر بمعامل التحديد، فهل سيكون هناك تأثير للمتغيرات المعدلة معاً (الاثر المجمع: أي فاعلية اللجنة ككل) على العلاقة الرئيسية أكبر من تأثير كلاً منها على حده، واختبار هذ الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف فاعلية خصائص لجنة المراجعة.

ولاختبار الفرض الثاني للبحث (H2) تم صياغة نموذج (٦) للانحدار الخطى المتعدد لاختبار ما إذا كان تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف فاعلية خصائص لجنة المراجعة، والاثر التفاعلي لفاعلية خصائص لجنة المراجعة مجتمعة على علاقة القيمة الدفترية للسهم بسعر السهم، وعلى علاقة نصيب السهم من صافي الدخل بسعر السهم كل على حده، وذلك من خلال اجراء تحليل الانحدار المتعدد التالي:

$$\begin{aligned} \text{Pit} = & \beta_0 + \beta_1 \text{BVPSit} + \beta_2 \text{NIPSit} + \beta_3 \text{ACSizeit} + \beta_4 \text{ACindependenceit} + \\ & \beta_5 \text{ACfinancial expertseit} + \beta_6 \text{ACmeetingsit} + \beta_7 \text{ACSizeit} * \text{BVPSit} + \\ & \beta_8 \text{ACSizeit} * \text{NIPSit} + \beta_9 \text{independenceit} * \text{BVPSit} + \beta_{10} \text{ACindependence} \\ & \text{it} * \text{NIPSit} + \beta_{11} \text{financial expertseit} * \text{BVPSit} + \beta_{12} \text{ACfinancial expertsei} \\ & \text{t} * \text{NIPSit} + \beta_{13} \text{ACmeetingsit} * \text{BVPSit} + \beta_{14} \text{ACmeetingsit} * \text{NIPSit} + \text{eit} (6) \end{aligned}$$

وجاءت نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني للبحث (H2) كالتالي:

جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني للبحث (H2)

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة		في ظل الأخذ في الاعتبار المتغيرات المعدلة كلاً على حده		في ظل الأخذ في الاعتبار الأثر المجمع للمتغيرات المعدلة		
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	Beta	P-Value	VIF
Constant	2.90	0.024	1.616	0.001	2.715	0.021	---
BVPS	.603	0.000	0.675	0.000	0.643	0.000	1.029
NIPS	0.245	0.000	0.135	0.002	0.122	0.000	2.230
ACSize	----	----	0.823	0.008	0.765	0.000	2.115
ACindependence	----	----	0.877	0.048	0.842	0.001	1.301
AC financial expertise	----	----	0.210	0.821	0.205	0.343	1.245
ACmeetings	----	----	0.845	0.021	0.822	0.000	2.240
ACSize*BVPS	----	----	0.676	0.003	0.643	0.007	1.301
ACSize*NIPS	----	----	0.229	0.004	0.189	0.004	1.437
ACindependence *BVPS	----	----	0.111	0.036	0.105	0.005	2.087
ACindependence *NIPS	----	----	0.282	0.027	0.274	0.022	1.761
AC financial expertise *BVPS	----	----	0.015 -	0.978	0.094	0.001	1.320
AC financial expertise *NIPS	----	----	0.297	0.638	0.286	0.051	3.315
ACmeetings *BVPS	----	----	0.693	0.038	0.621	0.000	2.230
ACmeetings *NIPS	----	----	0.250	0.781	0.149	0.000	3.205
F احصائية	ACSize	12.140	18.328		20.098		
	ACindependence		19.098				
	AC financial expertise		20.828				
	ACmeetings		21.140				
Sig (F)	ACSize	0.000	0.000		0.000		
	ACindependence		0.000				
	AC financial expertise		0.000				
	ACmeetings		0.000				
Adjusted R2	ACSize	0.706	0.722		0.794		
	ACindependence		0.728				
	AC financial expertise		0.707				
	ACmeetings		0.745				

وبإجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج اتضح عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين المتغيرين المستقلين عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠). كما تشير النتائج إلى ما يلي:

زيادة المقدر التفسيرية للنموذج (Adj R2) إلى (79.4%)، ويخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك تحسناً كبيراً في العلاقة محل الدراسة عند اختبار جميع المتغيرات المعدلة للعلاقة معاً $Adj R2=79.4\%$ مقارنة باختبار كل متغير بمفرده، حجم لجنة المراجعة $Adj R2=72.2\%$ ، الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة $Adj R2=72.8\%$ ، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة $Adj R2=70.7\%$ ، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة $Adj R2=74.5\%$ على العلاقة محل الدراسة.

كما أشارت النتائج إلى معنوية النموذج ككل ($P\text{-Value}= 0.000$) مما يشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها النموذج كمتغيرات مستقلة (القيمة الدفترية للسهم، ومصيب السهم من صافي الدخل معاً) والمتغيرات المعدلة الخاصة بفاعلية خصائص لجنة المراجعة معاً على تفسير التغيرات في سعر سهم الشركة.

كما يتضح من الجدول السابق أن حجم لجنة المراجعة يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنه يؤثر معنوياً على قدرة معلومات القيمة الدفترية للسهم، ومصيب السهم من صافي الدخل في تفسير التغيرات في سعر السهم. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.000) وتفاعله مع القيمة الدفترية للسهم (0.007) وتفاعله مع نصيب السهم من صافي الدخل (0.004). وبذلك يتضح للباحث أن تأثير حجم لجنة المراجعة كان معنوياً سواء عند اختباره بمفرده أو عند اختباره مع المتغيرات الأخرى المعدلة للعلاقة محل الدراسة. كما يتضح أن الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنه يؤثر معنوياً على قدرة القيمة الدفترية للسهم، ومصيب السهم من صافي الدخل في تفسير التغيرات في سعر السهم. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.001) وتفاعله مع معلومات القيمة الدفترية للسهم (0.005)، وتفاعله مع نصيب السهم من صافي الدخل (0.022). وبذلك يتضح للباحث أن تأثير الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة كان معنوياً سواء عند اختباره بمفرده أو عند اختباره مع المتغيرات الأخرى المعدلة للعلاقة محل الدراسة.

كما تشير النتائج إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة لا تؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنها لا تؤثر معنوياً على قدرة معلومات نصيب السهم من صافي الدخل في تفسير التغيرات في سعر السهم. كما أنها تؤثر معنوياً على قدرة القيمة الدفترية للسهم في تفسير التغيرات في سعر السهم. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.343) وتفاعله مع معلومات القيمة الدفترية للسهم (0.001)، وتفاعله مع نصيب السهم من صافي الدخل (0.051). وبذلك يتضح للباحث أن تأثير الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة كان غير معنوياً سواء عند اختباره بمفرده أو عند اختباره مع المتغيرات الأخرى المعدلة للعلاقة محل الدراسة. إلا أن تأثيره على العلاقة بين القيمة الدفترية للسهم وسعر السهم أصبح معنوياً عندما تم اختباره مع المتغيرات الأخرى مقارنة باختباره بمفرده. كما يتضح أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر

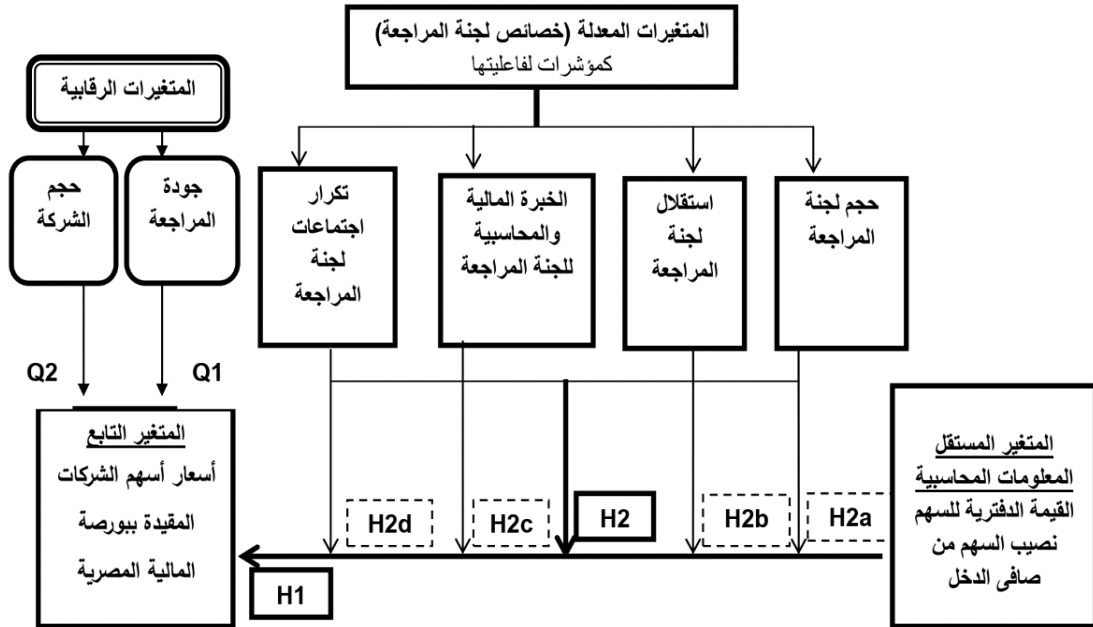
معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنها تؤثر معنوياً على قدرة القيمة الدفترية للسهم، ونصيب السهم من صافي الدخل في تفسير التغيرات في سعر السهم. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.000) وتفاعله مع معلومات القيمة الدفترية للسهم (0.000)، وتفاعله مع نصيب السهم من صافي الدخل (0.000). وبذلك يتضح للباحث أن تأثير تكرار اجتماعات لجنة المراجعة كان معنوياً سواء عند اختباره بمفرده أو عند اختباره مع المتغيرات الأخرى المعدلة للعلاقة محل الدراسة. إلا أن تأثيره على العلاقة بين نصيب السهم من صافي الدخل وسعر السهم أصبح معنوياً عندما تم اختباره مع المتغيرات الأخرى مقارنة باختباره بمفرده.

مما سبق يخلص الباحث الى وجود تأثير تفاعلي معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة، والاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، بينما لم يكن للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير تفاعلي معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. وبالتالي لم يتم رفض فرض العدم بصورة كلية. ولم يتم قبول هذا الفرض في صيغته البديلة القائلة باختلاف تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف فاعلية لجنة المراجعة كلية. بمعنى أن تأثير خصائص لجان المراجعة كمتغيرات معدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ليس تأثير مطلقاً، وإنما يختلف هذا التأثير باختلاف الخاصية نفسها. ومن ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2) بصورة جزئية.

Additional Analysis: التحليل الإضافي: ٧/٤/٦

يعتبر التحليل الإضافي أحد المنهجيات المستخدمة لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة لأي خلل بنموذج البحث الأساسي أن وجد، من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها (ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة)، أو تغير طريقة معالجة أثر المتغيرات الإضافية، المستخدمة سلفاً (بخلاف المتغيرين المستقل والتابع) على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى الاختلاف فيما بينهما، وأثر ذلك الاختلاف على ما تم التوصل إليه من نتائج (زكى، ٢٠١٨). سيقوم الباحث بتبني مدخل التحليل الإضافي من خلال إدخال متغيرين رقابين على نموذج البحث الأساسي، وذلك للتحقق ما إذا كان المتغيرين الرقابيين يؤثران على المتغير التابع في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة والتوصل لنتائج مؤيدة لأفضلية ما اتبعه الباحث في ظل التحليل الأساسي.

ولقد قام الباحث بإدخال متغيرين رقابيين هما؛ جودة المراجعة (تم قياسه بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج MTB قياساً على (زكى، ٢٠١٨؛ Smii, 2016)، وحجم الشركة (تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، قياساً على (Al-Ali & Foote, 2012; Chandrapala, 2013; Balagobei, 2017)) وذلك لأنهما من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم في ضوء العديد من الدراسات السابقة. وبالتالي تم إعادة تحليل الانحدار بالاعتماد على المدخل الرقابي لمعالجة المتغيرات، ومن ثم تم صياغة أسئلة البحث. وفيما يلي توضيح لنموذج البحث والنتائج في ظل منهجية التحليل الإضافي.



شكل رقم (٢) نموذج البحث في ظل التحليل الإضافي

المصدر: إعداد الباحث

١/٧/٤/٦ نتائج الاجابة على أسئلة البحث في ظل التحليل الإضافي

في سياق العلاقة التآثرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتأثير فاعلية لجنة المراجعة مجتمعة على هذه العلاقة، استهدفت الاسئلة (س١، س٢) اختبار ما إذا كان كل من (جودة المراجعة وحجم الشركة) كمتغيرات رقابية تؤثر أيضاً، بجانب المعلومات المحاسبية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وسوف يتم الاجابة على هذه الاسئلة (بنعم أو لا) بناء على نتائج تشغيل نموذج الانحدار، واعتماداً على المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} Pit = & \beta_0 + \beta_1 BVPSit + \beta_2 NIPSit + \beta_3 ACSizeit + \beta_4 ACindependenceit + \\ & \beta_5 AC\ financial\ expertisemit + \beta_6 ACmeetingsit + \beta_7 ACSizeit * BVPSit + \\ & \beta_8 ACSizeit * NIPSit + \beta_9 ACindependenceit * BVPSit + \beta_{10} ACindependenceit * NIPSit + \\ & \beta_{11} ACfinancialexpertisemit * BVPSit + \beta_{12} ACfinancialexpertisemit * NIPSit + \\ & \beta_{13} ACmeetingsit * BVPSit + \beta_{14} ACmeetingsit * NIPSit + \beta_{15} A + \beta_{16} Size + eit \end{aligned} \quad (7)$$

وجاءت نتائج تحليل الانحدار المتعدد للإجابة على أسئلة البحث كالتالي:

جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للإجابة على أسئلة البحث

بالنظر لنتائج الجدول السابق يخلص الباحث الى أن هناك تحسناً كبيراً في العلاقة محل الدراسة،

النموذج	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة	في ظل الاخذ في الاعتبار المتغيرات المعدلة كلاً على حده	في ظل الاخذ في الاعتبار الاثر المجمع للمتغيرات المعدلة	في ظل الاخذ في الاعتبار المتغيرات الرقابية	
	P-Value	P-Value	P-Value	Beta	P-Value
Constant	0.024	0.001	0.002	2.016	0.022
BVPS	0.000	0.000	0.000	0.325	0.013
NIPS	0.000	0.002	0.000	0.415	0.034
ACSize	----	0.008	0.000	0.286	0.000
ACindependence	----	0.048	0.001	0.765	0.011
AC financial expertise	----	0.821	0.343	0.245	0.523
ACmeetings	----	0.021	0.000	0.772	0.012
ACSize*BVPS	----	0.003	0.007	0.567	0.004
ACSize*NIPS	----	0.004	0.004	0.235	0.014
ACindependence *BVPS	----	0.036	0.005	0.102	0.052
ACindependence *NIPS	----	0.027	0.022	0.235	0.000
AC financial expertise *BVPS	----	0.978	0.001	0.076	0.005
AC financial expertise *NIPS	----	0.638	0.051	0.321	0.152
ACmeetings *BVPS	----	0.038	0.000	0.685	0.006
ACmeetings *NIPS	----	0.781	0.000	0.243	0.019
AQ	----	----	----	0.298	0.032
Size	----	----	----	0.132	0.119
F إحصائية	ACSize	12.140	18.328	20.098	21.280
	ACindependence		19.098		
	AC financial expertise		20.828		
	ACmeetings		21.140		
Sig (F)	ACSize	0.000	0.000	0.000	0.000
	ACindependence		0.000		
	AC financial expertise		0.000		
	ACmeetings		0.000		
Adjusted R2	ACSize	0.706	0.722	0.794	0.825
	ACindependence		0.728		
	AC financial expertise		0.707		
	ACmeetings		0.745		

حيث تشير النتائج إلى زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج Adj R2 إلى (٨٢,٥٠٪) مقارنة ب Adj R2 في نموذج التحليل الأساسي التي بلغت (٧٠,٦٠٪) في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة، ومقارنة باختبار كل متغير معدل بمفرده، حجم لجنة المراجعة Adj R2=72.2%، الاستقلال

الفعلي للجنة المراجعة $AdjR2=72.8\%$ ، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة Adj $R2=70.7\%$ ، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة $Adj R2=74.5\%$ ، ومقارنة باختبار الاثر المجمع للمتغيرات المعدلة $Adj R2=79.4\%$ على العلاقة محل الدراسة.

كما أشارت النتائج إلى معنوية النموذج ككل ($P-Value= 0.000$) مما يشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها النموذج كمتغيرات مستقلة (معلومات القيمة الدفترية للسهم، ومعلومات نصيب السهم من صافي الدخل معاً) والمتغيرات المعدلة الخاصة بفعالية خصائص لجنة المراجعة معاً، والمتغيرات الرقابية (جودة المراجعة وحجم الشركة) على تفسير التغيرات في أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لجودة المراجعة على أسعار أسهم الشركات، لذا تمت الاجابة على السؤال الاول (س١) القائل: هل تؤثر جودة المراجعة على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتأثير فاعلية لجنة المراجعة مجتمعة على هذه العلاقة؟ ب"نعم".

وأخيراً تبين وجود تأثير إيجابي غير معنوي لحجم الشركة على أسعار أسهم الشركات، لذا تمت الاجابة على السؤال الثاني (س٢) القائل: هل يؤثر حجم الشركة على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتأثير فاعلية خصائص لجنة المراجعة مجتمعة على هذه العلاقة؟ ب"لا".

ويرى الباحث أن هذه النتائج تشير إلى أن المتعاملين في سوق الاوراق المالية لا يأخذون في اعتبارهم حجم الشركة كمعلومة هامة يمكن أن تؤثر على قراراتهم عند قياس قيمة أسهم الشركات. وتحقيقاً للهدف من اجراء التحليل الإضافي يرى الباحث من تتبع اجابة الاسئلة في ظل مدخل المتغيرات الرقابية، أظهرت النتائج أفضلية ادخال متغيرين جودة المراجعة وحجم الشركة كمتغيرات رقابية جديدة على نموذج البحث (زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج). الا أن تأثير جودة المراجعة كان أكبر وأفضل مقارنة بحجم الشركة في التأثير على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥/٦ نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار أثر فاعلية خصائص لجنة المراجعة كمتغيرات معدلة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. **وخلص البحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات على أن المعلومات المحاسبية بصفة عامة لها دور حيوي في تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم.** كما اتفقت على وجود علاقة تأثيرية بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وأسعار الأسهم، بمعنى أن المعلومات المحاسبية محل الدراسة مرتبطة بالمعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين، وبالتالي تقاس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بقدرة معلومات القوائم المالية على تحديد وتلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم الأسهم. وفي البيئة المصرية تزداد منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين وقدرتها على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، ومن ثم زيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. **كما خلص البحث إلى ضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات وذلك من خلال توافر مجموعة من الخصائص والمواصفات بهذه اللجان (مثل؛ حجم لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة) لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة بالقوائم المالية لمساعدة مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مما يؤثر على تحديد أسعار الأسهم.**

أظهرت نتائج التحليل الأساسي، أن المعلومات المحاسبية المقاسة بدلالة كل من القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل يؤثران إيجاباً وبصورة معنوية على أسعار الأسهم، إلا أن تأثير القيمة الدفترية للسهم كان أكبر مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل، ويشير ذلك إلى زيادة ملائمة القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافي الدخل لأغراض التقييم، وأن للمعلومات المحاسبية قدرة على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم وبصفة خاصة القيمة الدفترية للسهم، مقارنة بنصيب السهم من صافي الدخل، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وإيجابي لكلاً من؛ حجم لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما كان للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير غير معنوي على العلاقة محل الدراسة. وكذلك أشارت النتائج إلى وجود تأثير تفاعلي معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة، والاستقلال الفعلي للجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، بينما لم يكن للخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة تأثير تفاعلي معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. بمعنى أن تأثير خصائص لجنة المراجعة كمتغيرات معدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ليس تأثير مطلقاً، وإنما يختلف هذا التأثير باختلاف الخاصية نفسها.

وأظهرت نتائج التحليل الإضافي أفضلية ادخال متغيرين جودة المراجعة وحجم الشركة كمتغيرات رقابية جديدة على نموذج البحث.

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحث بضرورة تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المصرية، والا يكون وجودها من الناحية الشكلية فقط، وذلك لضمان جودة وشفافية القوائم المالية لمقابلة احتياجات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية والتي تجعل المستثمر يتخذ قرارته الاستثمارية على الوجه الصحيح، وضرورة صياغة إطار مفاهيمي للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مع الاخذ في الاعتبار طبيعة وكفاءة سوق المال المصري، وأخيراً يوصى الباحث بأن تحتفظ الهيئة العامة للرقابة المالية وادارة البورصة المصرية بقواعد بيانات موثقة للشركات المقيدة بالبورصة خاصة بكل من؛ مؤشر فاعلية لجان المراجعة، مستوى التحفظ المحاسبي، تشكيل لجان المراجعة وعدد اجتماعاتها وخبرات أعضائها.

وبشأن مجالات البحث المقترحة فإن أهمها ما يلي:

- أثر فاعلية لجان المراجعة على أتعاب المراجعة.
- أثر فاعلية لجان المراجعة على قرارات الاستثمار ومنح الائتمان.
- أثر هيكل الملكية على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.
- أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة في ظل تبنى معايير التقرير المالي الدولية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد، ٢٠٠٧، "تقييم القدرة التفسيرية للقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لكفاءة سوق المال المصري: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- جامعة عين شمس، المجلد رقم ١١، العدد رقم ٢، ص: ١٤١-١٩٠.
- خليل، عبد الفتاح أحمد، ٢٠٠١، "قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لاساس الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية المصري"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد رقم ١٤، ص: ٨٧-١٢٨.
- زكي، نهى محمد، ٢٠١٨، " أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- شحاتة، أحمد بسيوني محمد، ٢٠١٣، "مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الاول، ص: ٢٤-١.
- صالح، أحمد السيد إبراهيم، ٢٠١٧ " أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الصياد، على محمد على، ٢٠١٣، "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الاسهم في البورصة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة- جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد رقم ٤، ص: ٢٨١-٣٢٨.
- طلخان، السيدة مختار عبد الغنى، ٢٠١٧، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
- عبد الرحمن، أميرة مهدى حسنين، ٢٠١٣، "تقييم مدخل القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية في ضوء البحث التطبيقي في مجال سوق المال: دراسة نظرية"، *جمعية إدارة الاعمال العربية*، العدد رقم ١٤١، ص: ٤٨-٥٧.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح على: <http://www.egx.com.eg>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abad, C. and F. Bravo,2018," Audit Committee Accounting Expertise and Forward-Looking Disclosures A Study of The US Companies", *Management Research Review* ,Vol. 41, No. 2, pp. 166-185.
- Abdul Rahman,R. and F.Ali,2006,"Bord,Audit Committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence", *Managerial Auditing Journal* , Vol.21, No.7, pp.783-804.
- Abiodun, B. Y., 2012, "Significance of Accounting Information on Corporate Values of Firms in Nigeria", *Research Journal in Organizational Psychology & Educational Studies*, Vol. 1, No. 2, pp. 105-113.
- Abu- Zraiq,M, and F.Hanim, 2018, "The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Jordan", *Scholar Journal of Applied Sciences and Research* ,Vol. 1, pp. 39-42.
- Al-Ali, F.A. and P.S. Foote, 2012, " The Value Relevance of International Financial Reporting Standards: Empirical Evidence in an Emerging Market", *The International Journal of Accounting*, Vol. 47. pp. 85–108.
- Al-Barrak, T., 2011, **Value Relevance and Predictive Ability of Financial Statement Information: the Case of Saudi Arabia**, The thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy of the University of Portsmouth.
- Al-Damen,H., K.Duncanb, K.Simone, R. Mcnamarab and S.Nagelc,2012, "Audit Committee Characteristics and Firm

Performance During The Global Financial Crisis", *Accounting and Finance*, Vol. 52, pp. 971-1000.

- Al-farah, M. and F. Alanezi, 2015, " The Value Relevance of Mandatory Corporate Disclosures: Evidence from Kuwait", *The International Journal of Business and Finance Research*, Vol. 9, No. 3, pp. 1-18.
- Al-Hares, O. M.; N. M. AbuGhazaleh; A. E. Haddad, 2012, " Value relevance of Earnings, Book Value and Dividends in an Emerging Capital Market: Kuwait Evidence", *Global Finance Journal*, No. 23, pp. 221–234.
- Ali,A.,2014," Corporate Governance: The Role and Effectiveness of The Audit Committee in Bahrain", *International Journal of Business and Management*, Vol. 9, No. 3, pp.131-137.
- Allegrini, M., and G. Greco, 2013, "Corporate Boards, Audit Committees and Voluntary Disclosure: Evidence From Italian listed Companies. *Journal of Management & Governance*, Vol.17, No.1, pp. 187-216.
- Al-Mamun, A., Yasser, Q. R., Rahman, M. A., Wickramasinghe, A., 2014,"Relationship Between Audit Committee Characteristics, External Auditors and Economic Value Added (EVA) of Public Listed Firms in Malaysia", *Corporate Ownership and Control*, Vol.12, No.1, pp. 899-910.
- Al-Mari, M.O.S,2017,"The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Value Relevance of Accounting Information: Evidence From Jordanian", *Research Journal of Finance and Accounting* , Vol.8, No.17, pp. 60-66.
- Al-Mujamed, H. I. and M. M. Al-Fraih, 2019," Value Relevance of Earnings and Book Values in The Qatari Stock Exchange", *Euro Med Journal of Business* , Vol. 14, No. 1, pp. 62-75.

-
-
- Alzeban, A., and N. Sawan, 2015, "The impact of audit committee characteristics on the implementation of internal audit recommendations", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 24, pp. 61-71.
 - -----,2015," Influence of Audit Committees on Internal Audit Conformance with Internal Audit Standards", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, No. 7, pp. 539-559.
 - Amer,M., A.Ragab, and S.Sheata,2014,"Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence Form Egyptian Listed Companies", *Proceedings of 6th Annual American Business Research Conference*.
 - Angahar, P. A. and J. Malizu, 2015,"The Relationship between Accounting Information and Stock Market Returns on the Nigerian Stock Exchange", *Management and Administrative Sciences Review*, Vol. 4, No. 1, pp. 76-86.
 - Arioglu,E,2015,2015,"Market Reaction to Director Independence at Borsa Istanbul", *Borsa Istanbul Review* , Vol. 15, No. 4, pp. 259-271.
 - Badu, B. and K.O. Appiah ,2018, " Value Relevance of Accounting Information: An emerging Country Perspective" , *Journal of Accounting and Organizational Change* ,Vol. 14, No. 4, pp. 473-491.
 - Balagobei,S.,2017," Audit Committee and Value Relevance of Accounting Information of Listed Hotels and Travels in Sri Lanka", *Asian Journal of Finance and Accounting* , Vol. 9, No. 2, pp. 387-398.
 - Balakrishnan. K, R L. Watts, and L. Zuo, 2015, the Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the

Global Financial Crisis, Research Paper. Available at: <http://ssrn.com>.

- Ball, R., and P. Brown, 1968, " An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers" , *Journal of Accounting Research* , Vol.6, No.2, pp.159-178.
- Bancel, F. and U. R. Mittoo, 2014, " The Gap between Theory and Practice of Firm Valuation: Survey of European Valuation Experts", available at: <http://ssrn.com/abstract=2420380>.
- Bandyopadhyay,S.P, C.Chen, A.G.Huang and R.Jba ,2010," Accounting Conservatism and The Temporal Trends in Current Earnings' Ability to Predict Future Cash Flows Versus Future Earnings: Evidence on the Trade-off between Relevance and Reliability", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 27, No. 2, pp. 413-460.
- Barth, M. E., W. H.Beaver, , and W. R. Landsman, 2001, " The Relevance of The Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting: Another View", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31, No.1, pp.77–104.
- -----,and C. McClure, 2018," Evolution in Value Relevance of Accounting Information", available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2933197.
- Bartov, E., S. R. Goldberg and M. S. Kim, 2001,"The Valuation Relevance of Earnings and Cash Flows: An International Perspective", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol.12,No.2, pp.103–132.
- Black, E. L., and J. J. White, 2003," An International Comparison of Income Statement and Balance Sheet Information: Germany, Japan and the US", *European Accounting Review*, Vol.12,No.1, pp. 29–46.

-
-
- Braswell, M., B.D. Roger, L. Mark, and C.Chun, 2012, "Characteristics of Diligent Audit Committees", *Journal of Business & Economics Research*, Vol.10, No.4, pp. 191-206.
 - Brick,I. and N.K.Chidambaran,2010," Board Meetings, Committee Structure and Firm Value ", *Journal of Corporate Finance*, Vol.16, pp. 533-553.
 - Chamisa, E.; M. Mangena and G. Ye, 2012, " Relative Value-Relevance of Accounting Measures Based on Chinese Accounting Standards and International Financial Reporting Standards", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 2, No. 2, pp. 162-187.
 - Chandrapala, P., 2013," The Value Relevance of Earnings and Book Value: The Importance of Ownership Concentration and Firm Size", *Journal of Competitiveness*, Vol. 5, Issue 2, pp. 98-107.
 - Charumathi, B. and E. S. Suraj, 2014, "Comparing Stock Valuation Models for Indian Bank Stocks", *International Journal of Accounting and Taxation*, Vol. 2, No. 2, pp. 111-127.
 - Chebaane, S. and H. B. Othman, 2014," The Impact of IFRS Adoption on Value Relevance of Earnings and Book Value of Equity: the Case of Emerging Markets in African and Asian Regions", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, No. 145, pp. 70 – 80.
 - Chen, C., H. Qingliang T., Yihong J. and Zhijun L., 2010," The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union", *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol. 21, No. 3, pp. 220-278.

-
-
- Choi, Y. K., S. H. Han, and S. Lee, 2014, "Audit Committees, Corporate Governance, and Shareholder Wealth: Evidence From Korea. *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 33, No. 5, pp. 470-489.
 - Chou, T.K and A.D. Buchdadi, 2017, " Independent Board, Audit Committee, Risk Committee, The Meeting Attendance Level and its Impact on The Performance: A Study of Listed Banks in Indonesia", *International Journal of business administration*, Vol. 8, No. 3, pp. 24-36.
 - Connelly, J. T.; P. Limpaphayom and N. J. Nagarajan, 2012, " Form Versus Substance: The Effect of Ownership Structure and Corporate Governance on Firm Value in Thailand", *Journal of Banking & Finance*, Vol. 36, pp. 1722–1743.
 - Der, B. A. , P. Polak and M. Masri ,2016, " Investigation on The Value Relevance of Accounting Information: Evidence From Incorporated Companies in The Singapore Capital Market" , *Investment Management and Financial Innovations*, Vol.13, No.3, pp. 9-21.
 - -----, M. H., Masri, and M. S. Abubakari, 2018, "A Comparative Study of The Value Relevance of Accounting Information Between Financial and Non-Financial Companies Listed on The Ghana stock Exchange", *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, Vol.8, No.3, pp. 271–295.
 - Desoky, A. M. and G. A. Mousa, 2014, " The Value Relevance and Predictability of IFRS Accounting Information: The Case of GCC Stock Markets", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 2, pp. 215-235.
 - Devalle, Alain, E. Onali and R. Magarini, 2010, "Assessing the Value Relevance of Accounting Data After the Introduction of

-
-
- IFRS in Europe”, *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 21, No. 2, pp. 85-119.
- Dimitropoulos, P. E., D. Asteriou, D. Kousenidis and S. Leventis, 2013, "The Impact of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Greece", *Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 29, pp. 108-123.
 - El-Diftar, D. and T. El-kalla, 2019, " The Value Relevance of Accounting Information in the MENA Region A comparison of GCC and non-GCC Country Firms " , *Journal of Financial Reporting and Accounting* ,Vol. 17, No. 3, pp. 519-536.
 - Enofe O., Austine E., Joshua A., 2013, "Audit Committee Report In Corporate Financial Statements: Users 'Perception In Nigeria", *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol.1 No.1, pp. 16-28.
 - Gabriela,Z.,2016,"**The Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence From The UK**", The thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Master of in Finance, *Economiae Gesta* .
 - Gan, C.-Y., L.L.,Chong, and Z.Ahmad, 2016, " Impacts of IFRS139 Adoption on Value Relevance of Financial Reporting in Malaysia", *Managerial Finance*, Vol.42, No.7, pp.706–721.
 - Garanina, T. A. and P. S. Kormiltseva, 2014,"The Effect of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on the Value Relevance of Financial Reporting: a case of Russia", *Accounting in Central and Eastern Europe*. Vol. 13, pp. 27-60.
 - Gong, J. J. and S. I.Wang, 2016,"Changes in the Value Relevance of Research and Development Expenses after IFRS Adoption", *Advances in Accounting*, Vol. 35, pp. 49-61.

-
-
- Hail, L., 2013, "Financial Reporting and Firm Valuation: Relevance lost or Relevance Regained", working paper, available at: www.ssrn.com.
 - Haji,A. and M.Anifowose,2016," Audit Committee and Integrated Reporting Practice :Dose Internal Assurance Matter?" *Managerial Auditing Journal*, Vol. 31, No. 8, pp. 915-948.
 - Hamdan,A.M, A.M. Sarea and S.M.R. Reyad,2013," The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from Jordan", *International Management Review*, Vol. 9 No. 1,PP.32-42.
 - Kallamu, B.S.,and N. A.M. Saat ,2015, "Audit Committee Attributes and Firm Performance: Evidence From Malaysian Finance Companies", *Asian Review of Accounting*, Vol. 23,No.3, pp. 206 – 231.
 - Kam,C., and Li,2008, "Audit Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Executives as Expert-Independent Director, *Journal compilation*, Vol. 16, No. 1, pp.16-31.
 - Karğın, S., 2013,"The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 5, No. 4, pp.71-80.
 - Khanagha, J. B. , 2013," Accounting Reforms in the Middle East: A Portfolio - Returns Approach", *African Journal of Business Management*, Vol. 7, No. 24, pp. 2319-2325. Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>.
 - -----, S. Mohamad, T. Hassan and Z. M. Sori, 2011," The impact of Reforms on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Iran", *African Journal of*

Business Management, Vol. 5, No. 1, pp. 96-107, Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>.

- Khanna, M., 2014, " Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Study of Selected Indian Firms", *International Journal of Scientific and Research Publications*, Vol. 4, No. 10, pp. 1- 6.
- Kim, J.Y. and C. J. Koo, 2013, "Market Reaction to the Adoption of IFRS in South Korea", *Recent Advances in Business Management and Marketing*, pp. 205-208.
- -----, 2013,"Changes in Firm's Market Value and Discretionary Accruals with the Adoption of IFRS in South Korea", *International Journal of Economics and Statistics*, Vol. 1, No. 4, pp. 263-270.
- Kodongo, O.; T. Mokoaleli-Mokoteli and L. Maina, 2014, "Capital Structure, Profitability and Firm Value: Panel Evidence of Listed Firms in Kenya", *Munich Personal RePEc Archive*, Online at <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/57116/>.
- Konstantinos, P.P. and B.P. Athanasios, 2011, "The Value Relevance of Accounting Information under Greek and International Financial Reporting Standards: The Influence of Firm – Specific Characteristics", *International Research Journal of Finance and Economics*, Vol. 76, pp. 6-23.
- Krishnan,G. and G.Visvanathan, 2008,"Does The SOX Definition of An Accounting Expert Matter? The Association Between Audit Committee Directors Accounting Expertise and Accounting

Conservatism", *Contemporary Accounting Research* , Vol. 25, pp. 827-857.

- Kwon, G.-J.,2018b, " Comparative Value Relevance of Accounting Information Among Asian Countries: Focusing on Korea, Japan, and China", *Managerial Finance*, Vol.44, No.2, pp.110–126.
- -----,2018a,"Changes in The Value Relevance of Accounting Information Before and After The Adoption of K-IFRS: Evidence From Korea", *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, Vol.8 ,No.1, pp.65–84.
- Kyeremeh,G.,N.A. Owusu,A.O.A. Ofori and A.O. Owusu,2020," Impact of IFRS Adoption on Value Relevance of Financial Reporting In Ghana Capital Market", *Journal of Business and Management* , Volume 22, Issue 3, PP 49-54.
- Lam, K. C.K., H. Sami and H. Zhou, 2013, " Changes in the Value Relevance of Accounting Information over Time: Evidence from the Emerging Market of China", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 9, pp. 123–135.
- Lin, S.; W. Riccardi and C. Wang, 2012,"Does Accounting Quality Change Following A Switch from U.S. GAAP to IFRS? Evidence From Germany", *J.Account. Public Policy*, No. 31, pp. 641–657.
- Madi, H. K., Z. Ishak, and N. A. Manaf, 2014, " The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure", *Social and Behavioral Sciences*, Vol. 164, pp. 486-492.

-
-
- Marianne,v. and B.Steyn,2009,"The Profile of The Chief Audit Executive as Adriver of Internal Audit Quality", *African Journal of Business Management* , Vol.8 ,No.1, pp.65–84.
 - Mirza,A., M. Malek and M.A. Abdul-Hamid , 2019," Value Relevance of Financial Reporting: Evidence From Malaysia ", *Cogent Economics and Finance* ,Vol. 7, pp. 1-19.
 - Mostafa,W. ,2016," The Value Relevance of Earnings, Cash Flows and Book Values in Egypt ", *Management Research Review* , Vol. 39, No. 12, pp. 1752-1778.
 - Muller, V., 2014," The Impact of IFRS Adoption on the Quality of Consolidated financial reporting ", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 109, pp. 976 – 982.
 - Musa,R. and M.Venancio,2008, "Audit Committees and Voluntary External Auditor Involvement in UK Interim Reporting", *International Journal of Auditing* ,Vol. 12, No. 1, pp.45-63.
 - Ohlson, J. A., 1995, "Earnings, Book Values, and Dividends in Equity Valuation", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 11, No. 2, pp. 661-687.
 - Okafor, O. N.; M. Anderson and H, Warsame, 2016, "IFRS and Value Relevance: Evidence Based on Canadian Adoption", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 12, No. 2, pp. 136 – 160.
 - Omokhudu,O.O.and P. O. Ibadin, 2015." The Value Relevance of Accounting Information: Evidence From Nigeria", *Accounting and Finance Research*, Vol.4, No.3, pp. 1–20.

-
-
- ----- and C. Amake, 2018," Corporate Governance and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Nigeria ", *Research Journal of Finance and Accounting* , Vol.9, No.2, pp. 62-69.
 - Ossip, J., 2011," The value relevance of mandatory IFRS adoption in south Africa", available at: <http://hdl.handle.net/2263/29297>.
 - Pervan, I., and M.Bartulovic,2014,"Value Relevance of Accounting Information: Evidence From South Eastern European Countries", *Economic Research*, Vol.27, No.1, pp. 181–190.
 - Rani,M., 2011 ," The Effects of Audit Committee Characteristics on the Value Relevance of Accounting Information Evidence from New Zealand" , working paper, available at: www.ssrn.com.
 - Raweh,N.A.M,2019," Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag :Evidence From Oman", *International Journal of Accounting and Financial Reporting* , Vol. 9, No. 1 , pp.152-169.
 - Smii, T, 2016, "The Impact of The Audit Quality on That of The Accounting Profits: The Case of Companies Listed on the TSE", *International Journal of Managing Value and Supply Chains (IJMVSC)* Vol.7, No. 1, pp. 39- 54.
 - Sultana, N., Singh, H., der Zahn, V., and Mitchell, J. L, 2015, "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag", *International Journal of Auditing*, Vol. 19, No. 2, pp. 72-87.
 - Suwardi,E.,2020," The Evolution in the Value Relevance of Accounting Measures in Indonesia ",*Gadjah Made International Journal of Business*, Vol. 22, No. 1, pp. 49-73.

-
-
- Tahat, Y., and M.Alhadab, 2017, "Have Accounting Numbers Lost Their Value Relevance During The Recent Financial Credit Crisis?", *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol. 66, pp. 182–191.
 - Tuan, M.G., and K. Tarihi, 2016, "The Association Between Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism: Evidence from Borsa Istanbul", *Accounting and Auditing Review*, Vol.47, pp. 115-130.
 - Vishnani,S. and B.Shah,2008, "A comparison of Value Relevance of Accounting Information in Different Segments of The Chinese Stock Market" , *The International Journal of Accounting* , Vol.39,Issue,4, pp.403-427.
 - Vlaminc, N.D and G. Sarens , 2015, " The Relationship Between Audit Committee Characteristics and Financial Statement Quality: Evidence from Belgium" , *Journal of Management & Governance* , Vol.19, pp. 145-166.
 - Wang, Y. and M. Campbell, 2012, "Effects of IFRS Implementation on China Publicly Listed Companies: Evidence Using Tobin' s Q ", *Journal of Business Administration Online*, available at: http://www.atu.edu/jbao/.../Effects_of_IFRS_implementation3.pdf.

The effect of the audit committee effectiveness on the relationship between accounting information and stock prices: An applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange

By

Dr. Ayda Mohamed Mostafa Ali

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce – Alexandria University

Abstract

The research aimed to study and test the effect of the effectiveness of the audit committee, as a modified variable on the relationship between the underlying information and stock prices. To achieve the research goal, the previous accounting studies were analyzed to derive the research hypotheses, then an applied study was conducted on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period between 2016-2019. The study results showed that the accounting information measured in terms of both the book value of the share and the share of net income affect Morally and positively on stock prices, however, the effect of the book value of the stock is greater compared to the share of the net income, and this indicates that the accounting information is able to explain changes in stock prices, especially the book value of the share, compared to the share of the net income.

The results also showed a positive and positive effect for both; The size of the audit committee, the independence of the audit committee, the number of meetings of the audit committee, on the relationship between accounting information and the stock prices of companies listed on the Egyptian Stock Exchange (Value Relevance) while the financial and

accounting expertise of the audit committee has an unimportant effect on the relationship under study. the results also indicated that there was a significant interactive impact of both the size of the audit committee, the actual independence of the audit committee, and the frequency of meetings of the audit committee on the main relationship under study, while the financial and accounting experience of the audit committee did not have a significant interactive impact on the main relationship under study. In the sense that the effect of the characteristics of the audit committee (as indicators of its effectiveness) as modified variables on the main relationship under study is not absolute, but rather this effect varies with the same characteristic.

An additional analysis was carried out through the introduction of two control variables on the basic research model (audit quality, company size) and the results of the additional analysis showed the advantage of introducing two changes in the audit quality and company size as two new control variables on the research model.

Keywords: Accounting information - stock prices - Value Relevance - audit committee effectiveness.